جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم العلوم السياسية

إشكالية بناء الدولة من خلال ثورات الربيع العربي
دراسة مقارنة بين مصر و سوريا-

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة

إعداد الطالب :
- بكاي ايوب
-

إشراف الأستاذ:
-د. قيرع سليم

لجنة المناقشة

-د/أ. رمضاني مفتاح	رئيسا
-د/أ. قيرع سليم	مقررا
-د/أ. الكر محمد	ممتحنا

الموسم الجامعي 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك. ولا يطيب النهار إلا بطاعتك. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة...

ونصح الأمة... إلى نبي الرحمة والنور عليه "سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام".

إلى الذين حملوا قدس رسالة في الحياة

وإلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى

جميع "أساتذتنا الكرام"

إلى كل من ساهم في إرشادنا ولو بكلمة بسيطة بكل شكر والاحترام و التقدير .

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف " قيرع سليم"

إهداء

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير، فلقد كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي (والدي الحبيب) أطال الله في عمره.

إلى من وضعتني على طريق الحياة وجعلتني ربط الجأش، وراعتني حتى صرت كبيرا (أمي الغالية) حفظها الله .

إلى إخوتي، من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب، إلى جميع أساتذتي الكرام، ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي. أهدي إليكم عملي هذا .

و شكرا

مقدمة

مقدمة

تعد عملية بناء الدولة من بين أبرز القضايا التي شغلت بال العديد من الباحثين في العلوم الاجتماعية عامة وحقل علم السياسة خاصة، باعتبار أن الدولة هي الكيان القانوني المعبر عن إرادة المجتمع، فالدول المغاربية كغيرها من دول العالم بدأت تحاول تأسيس معالم الدولة الوطنية الحديثة بعد الاستقلال، إلا أن سبيل الوصول إلى ذلك تخللته جملة من العقبات كان على هرمها تركة الموروث الاستعماري الذي عمل على تفكيك قواعد هويتها، مما كان له كبير الأثر في توجيه عملية البناء.

إن تجربة البناء الوطني تعرضت للعديد من الهزات التي أثرت على سيرورتها البنيوية متمثلة في سياق الانتقال الديمقراطي فضلا على تغير قاعدة توازن القوى في العلاقات الدولية، وهو ما كان له تداعيات على مخرجات سياساتها العامة بمختلف سياقاتها السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية...الخ

أهمية الموضوع :

إن عن عملية إصلاح حقيقي ، لا يتأتى بفعل إصلاح الترسانة الدستورية فقط في ضل تجاهل إصلاح المنظومة الذهنية، بل هي نتاج معادلة إصلاح دهني ودستوري، لأن التأكيد على الترسانة القانونية فقط سيحيلنا إلى عملية إصلاح صفرية معدومة يعيش الفضاء العربي تحولات جذرية على مستوى بنياته الأساسية، أفضتها استتباعات تاريخية منذ العهد الكولونيالي مرورا بمراحل بناء الدولة الوطنية التي كانت سمة القرن الماضي وصولا إلى واقع اللحظة الراهنة التي تعرف تمفصلات على مستوى الدولة وتطورات غير مسبوقة تضرب الدولة في مفهومها السوسيولوجي والسياسي المؤسساتي كما عرفته كلاسيكيات علم السياسة .

مبررات اختيار الموضوع :

لا شك أن أي موضوع يتطلب في تقديمه مبررات موضوعية وأخرى ذاتية.

أ. المبررات الموضوعية:

- تزايد النزاعات الداخلية في العديد من الدول بسبب تنامي ظاهرة التنوع العرقي المتعصب الذي يهدد مختلف الدول بدون استثناء، حتى التي تعرف نوعا من الاستقرار السياسي، وهذا ما يدعو إلى حتمية الوصول إلى آليات مناسبة لإدارة و حل هذه النزاعات قبل تفاقمها.
- قلة الدراسات التي تناولت أثر ثورات الربيع العربي و إشكالية بناء الدولة على المستوى النظري أو على مستوى النماذج القائمة، وما يمكن أن تقدمه في مجال بناء الدولة، وتحقيق التنمية و الاستقرار الوطني والإقليمي والدولي.
- الاستقرار السياسي والنمو الإقتصادي الذي يعرفه النموذج الماليزي، بالرغم من أنه يمثل أكبر درجات التنوع و الاختلاف المجتمعي، مع إمكانية تقديمه كوصفة فعالة للدول التي تعاني من عدم الاستقرار الداخلي بسبب الصراعات التي تسمى دينية أو الحزبية ، أو التي يمكن أن تتعرض لهذه الصراعات وخاصة في إقليمنا العربي والإسلامي .

ب. المبررات الذاتية :

- اختيار دراسة مصر وسوريا هو الدافع الكبير لدراسة نموذج عربي إسلامي في إدارة التعدد السني و الشيعي في سوريا الميل الشديد لمثل هذه المواضيع خصوصا و أن تجربة الربيع العربي لازالت قائمة.
- الرغبة في معرفة ما وراء أسباب تدهور الأمة الإسلامية، و اختراع تسمية الربيع العربي.

- سبب تراجع الأمة الإسلامية جميع الميادين السياسية و الثقافية و الإقتصادية و الاجتماعية.

الإشكالية الرئيسية :

ما تأثير ثورات الربيع العربي على بناء الدول في المنطقة العربية خاصة في مصر وسوريا؟

من خلال هته الإشكالية تتفرع عدة إشكالات فرعية و هي :

الإشكاليات الفرعية:

• ما أثر ثورات الربيع العربي على بناء الدولة على المستوى النظري ثم على مستوى النماذج القائمة في مصر وسوريا أنموذجا ؟

• لماذا تعاني بعض الدول العربية من عدم الاستقرار بينما دول أخرى مرت بثورات الربيع العربي تشهد استقرارا سياسيا ؟

• هل إدارة التعدد السني و الشيعي في سوريا سبب في فشل بناء دولة مستقرة سياسيا ؟

• لماذا أعاد الجيش بقاء نفسه في الحالة المصرية رغم ثورة الربيع العربي التي أطاحت بالنظام السابق ؟

• ما هي عوائق بناء الدولة عموما في المنطقة العربية ؟

الفرضيات:

• تزايد النزاعات الداخلية في العديد من الدول بسبب تنامي ظاهرة التنوع العرقي المتعصب.

• تعاني بعض الدول العربية من عدم الاستقرار بينما دول أخرى مرت بثورات الربيع العربي تشهد استقرارا سياسيا.

• عوائق بناء الدولة في المنطقة العربية بسبب مشاركة الجيش في المشهد السياسي.

• الدول العربية ليس دول مؤسسات ولذلك غالبا ما تفشل في بناء أسس الدولة الحديثة.

منهج الدراسة :

• أما عن المنهج المتبع فهو المنهج الاستقرائي الموضوعي الذي يعتمد على الأسلوب السهل المبسط للوصول إلى النتائج انطلاقا من الفرضيات التي تتطلب الجرد و الجمع و الوصف و التحليل.

• كذلك المنهج المقارن في الفصل الثاني لأنه لدراسة هذا الموضوع عملت على تقسيم خطته إلى مبحثين يناقش المبحث الأول ثورة الربيع العربي في سوريا (دوافعها ، نتائجها و أسباب قيامها)، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى ثورة الربيع العربي في مصر (أسباب قيامها ، دوافعها و نتائجها).

الفصل الأول

الفصل الأول: تأصيل نظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم بناء الدولة و المشكلات التي تواجهها

المطلب الأول: المفهوم العام لعملية بناء الدولة

1. مفهوم بناء الدولة :

يعد مفهوم عملية بناء الدولة تقليدية وحديثة في آن واحد، إن المفهوم التقليدي الذي ساد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة ، والذي تزامن مع موجة استقلال الدول من غير الاستعمار، كان يراد به إقامة مؤسسات مستقرة، تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحرر من التبعية والاستعمار الجديد، وتحقيق الأمن وصياغة دساتير وهياكل سياسية تقود عملية التنمية. إلا أن مفهوم عملية بناء الدولة الذي شاع استخدامه بعد الحرب الباردة، ركز على إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدرا لتهديد الأمن والسلم والاستقرار في العالم، وكذلك على قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة، والإصلاح السياسي والاقتصادي، ومن ثم يتوجب على الأمم المتحدة والدول الديمقراطية الاهتمام بشأن هذه الدول ومساعدتها على إعادة بناء ذاتها، وذلك من خلال إعادة هندسة هذه الدول سياسية واجتماعية لتمكينها من تحقيق الأمن والديمقراطية والاستقرار الداخلي، فهندسة بناء الدولة التي برزت بعد الحرب الباردة ، صاحبت انهيار الدولة في مناطق عدة من العالم وانطوى انهيارها على بروز أخطار تهدد الأمن الدولي.[1]

بناء على ذلك تباينت التعريفات حول عملية بناء الدولة نظرا لتداخل مرتكزاتها من جهة، واختلاف السياق الزماني والمكاني الذي برزت فيه العملية من جهة أخرى، لكن يمكن

[1] عبد السلام صفورة بناء الدولة الحديثة في الجزائر: دراسة تقييمية، أطروحة دكتوراه، كلية الإعلام والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008، ص 15-16. طلع أيضا :

-Beatrice Pouligny, «State Building et Sécurité International, Critique International, n° 28 Juillet - Septembre 2005, P-p. 119-69.

التركيز على أهم التعريفات النظرية التي تصب اهتمامها في غائيات بناء الدولة بما يخدم الدراسة، فيعرفها فرانسيس فوكوياما Fukuyama Francis، بأنها: " تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي ما يعني أن بناء الدولة هو النقيض التحجيم الدولة وتقليص قدراتها ".[1]

وهذا المعنى يحيل إلى عملية بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها على أطر قانونية منبثقة من الواقع، للقيام بالوظائف التطورية للنظام من تغلغل وتكامل وولاء والتزام ومشاركة وتوزيع، و تجسير الفجوة بين الحاكم والمحكومين، وصولا إلى تحقيق الاستقرار السياسي.[2]

ويذكر تشارلزتيلي Tilly، Charles عالم سياسة أمريكي، له مقال: صناعة الحرب وبناء الدولة بوصفها جريمة منظمة[3] عام 1975 على أن بناء الدولة: هي عملية إقامة منظمات مركزية مستقلة ومتمايزة، لها سلطة السيطرة على أقاليمها ، وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة[4]، أيضا يشير التقرير الأوروبيحو للتنمية لعام 2009 بأن هذه العملية تركز على بناء شرعية مؤسسات الدولة وقدرتها على تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها: الأمن، والعدالة، وسيادة القانون فضلا عن التعليم والصحة التي تلبي جميعها تطلعات المواطنين.[5]

[1] د فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، تر. مجاب الإمام الرياض: العبيكان للنشر، 2007، ص20

[2] شفا فائق جميل، ومستقبل العراق بين بناء الدولة ومحاولات التقسيم»، مذكرة ماجستير، كلية القانون والسياسية قسم العلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك، 2010، ص8.

[3] Charles Tilly, «War Making and State Making as Organized Crime, In: Bringing the State 2 Back in edited by P. Evans, D. Rueschemeyer and T Skocpol. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1985. pp. 169-191.

[4] عبد السلام صغور، مرجع سابق، ص16.

[5] التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009، التغلب على الهشاشة في إفريقيا مركز روبر تشومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي ساندومينيكوديفي سولي، ص 90

لكن هذه القدرة تظل نسبية وتختلف من دولة إلى أخرى ، بل وتختلف في الدولة نفسها من حقبة إلى أخرى، وهذا ما يبرز جليا في تباين مستويات قدرات الدول على حفظ الأمن وإنجاز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين.[1]

وحسب معهد التنمية لما وراء البحار عملية بناء الدولة تتجه إلى الإجراءات التي تتداولها الأطراف الدولية والوطنية الفاعلة لإنشاء وإصلاح أو تعزيز مؤسسات الدولة. وهو مصطلح يتعلق بالعملية السياسية الفعالة للتفاوض حول المطالب المتبادلة بين الدولة والمواطن من جهة، وطبيعة العلاقة التي تربط الدولة والمجتمع من جهة أخرى.[2]

وفي نفس السياق تعرف مؤسسة التعاون الاقتصادي والتنمية بناء الدولة بأنها: عملية ذاتية لتعزيز قدرات ومؤسسات وشرعية الدولة من خلال علاقات الدولة بالمجتمع[3] من هنا إذن، يخضع موضوع بناء الدولة للاحتياجات الداخلية والضغوطات الخارجية.[4]

أما المنظور التاريخي الإمبريقي العملية بناء الدولة يرى أن هذه العملية هي نتاج للجهود التاريخية لمواجهة سلسلة من المشاكل الحاسمة مثل: الدفاع ضد العدوان الخارجي، والحفاظ على النظام الداخلي، وتوفير الأمن الغذائي. لقد ساعدت الطريقة التي تمت بها معالجة هذه المشاكل على تفسير الاختلافات بين المؤسسات السياسية للدول وأثبتت أن عملية بناء الدولة تميل لأن تكون عملية عامة تتطلب تركيز القدرات الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية، الأمر الذي يتطلب وجود سلطة وقوة قسرية الاستخراج الموارد وتنظيم السلوك.[5]

وعليه يتضح من خلال المفاهيم السابقة، أن عملية بناء الدولة تتميز بمجموعة من الخصائص، تتقاطع فيها مع المؤشرات التي تميز مفهوم التنمية السياسية [6]، وهذه المؤشرات

---

[1] عبد السلام صغور، مرجع سابق، ص17.

[2] Overseas Development Institute, «State-building for peace: navigating an arena of 6 contradictions: Donors need to understand the links between peace-building and state building August, 2009.p.2.

[3] كلير كاستليليو، «بناء دولة تعمل من أجل النساء إدماج النوع الاجتماعي في عملية بناء الدولة خلال مرحلة ما بعد الصراع، ورقة عمل مقدمة حول مشروع بعنوان: تعزيز مواطنة النساء في سياق بقاء الدول، مؤسسة فرايد 2011، ص ،5.

[4] عبد السلام صغور، مرجع سابق، ص17.

[5] ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحثيثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 134.

[6] بومدين طاشمة، دراسة في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2011، ص 25-26

حيل على المفهوم الإجرائي، الذي يمكن اختصاره في المميزات التالية:

1. **العملية** : أي تطور وليست مرحلة أو درجة بمعنى أن التغيير يشير إلى مجموعة من التطورات أو التغيرات التي تحدث في هيكل ووظائف الأبنية السياسية المختلفة، والتفاعلات والأنماط السياسية المرتبطة بها. مع ملاحظة أن النظر إلى عملية بناء الدولة لا يعني بالضرورة رفض فكرة وجود مراحل في إطار هذه العملية.
2. **الديناميكية** : أي أنها لا تعرف نقطة تنتهي عندها، فهي تقتضي وجود استمرارية وحركية دائمة من طرف الهياكل السياسية، بهدف تطوير النظام السياسي لملائمة ذاته وأبنيته مع الظروف والتغيرات الجديدة.
3. **النسبية:** كونها تكتسب مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائدة، وذلك أن بناء الدولة كعملية لا تتم في فراغ ولكنها ضمن إطار تاريخي وحضاري وثقافي.
4. **الحياد** : من حيث دلالته الأخلاقية أو الشكل السياسي الذي يتخذه النظام العام (السياسي والاجتماعي)، فالدراسة العلمية والموضوعية لعملية بناء الدولة لا تكون بالافتراض أنها عملية حتمية سواء من حيث حدوثها أو سرعتها أو نتائجها، بل هذا ما يحدده الإطار التاريخي والمجتمعي للعملية داخلية وخارجيا.
5. **العالمية** : و بمعنى أن هذه العملية تحدث في كل المجتمعات والنظم السياسية و بأشكال مختلفة، وصفة العالمية تصيح نتيجة مترتبة على اعتبارها عملية، كون عملية البناء تتفاوت من حيث الوتيرة ودرجة الإنجاز من الدول النامية إلى الدول المتطورة والأكثر تطورا.

ترتيبا على ما تقدم، فإن عملية بناء الدولة تدل على مسار سياسي بالدرجة الأولى، مضامينه وأهدافه تختلف بحسب القائمين على تلك العملية وأهدافهم ومصالحهم ومذاهبهم،

وبحسب السياق الاجتماعي والاقتصادي السائد خلال عملية البناء [1]، وعليه يتضح وجود أبعادة ترمي هذه العملية إلى تحقيقها وفقا للتباين في السياقات البيئية.

بناء على ذلك، يمكن القول أن عملية البناء كمفهوم ارتبطت بنمط الدولة التي تسعى إلى إيجادها ، إن هذا التباين الذي فرض تعاريف ابستيمولوجية متعددة حول الظاهرة لدليل واضح على ديناميكية مفهوم بناء الدولة على المستوى النظري والمنهجي.

2. المفهوم النظري والمنهجي لعملية بناء الدولة :

انطلاقا من الفكرة السائدة في حفل المنهجية المفهوم يؤسس للنظرية، والنظرية هي انعكاس للممارسة، أيضا هي بناء مفاهيمي واضح ومحدد ومنسق ضمن نموذج معرفي تساورنا مساقات واقعية ومعرفية لعملية بناء الدولة. فقد تحول مفهوم "عملية بناء الدولة معرفية من المدرسة الدستورية إلى التحليل النسقي تبعة لمنطق الثورة العلمية عند توماس كوهن. ونفس المنطق تكرر داخل المنعطف ما بعد السلوكي، ومع مدرسة التحديث والمنظور التنموي أيضا في المؤسساتية الليبرالية الجديدة ونظريات الخيار العقلاني.

إن النظرية التقليدية لعلم السياسة تفترض أن وحدتها الدراسية الكبرى هي الدولة، ولكن هذه النظرية تتهاوى الآن أمام نظرة جديدة تعتبر أن حصر البحث السياسي بالدولة هو تضييق له، لأن هناك أنظمة سياسية قلية، تتجلى فيها الظاهرة السياسية وتمارس فيها السلطة أو القدرة بدون أن تكون القبيلة دولة بالمعنى القانوني المصطلح عليه، ويمكن اعتبار هذه النظرية الجديدة ثورة منهجية، ولذلك يرجح الآن في تعريف النظام السياسي الاعتبار الاجتماعي على الاعتبار القانوني أو الدستوري.[2]

[1] عبد السلام صغور، مرجع سابق، ص17.
[2] شيرزاد أحمد النجار، دراسات في علم السياسة، ط1، عمان، دار دجلة، 2010، ص 55.

وتكمن الخلفية المعرفية لذلك، في أن النظرة الدستورية التقليدية لبناء دولة المؤسسات، برزت حينما بدأ المشتغلون بالحقل يركزون جهودهم على البناء الدستوري والمتغيرات القانونية والمؤسسية، حيث سادت خلال هذه المرحلة، النزعة المعيارية والنظرية الفلسفية القائمة على النمطية (الشكلية)، والتاريخية. لقد كانت المثالية هي السائدة في الطرح نظرا للبحث عن تجسيد دولة القانون التي كان يعتقد أنها ستمكن الفرد الأوروبي أو الأمريكي من تخطي ويلات الحرب العالمية الأولى وما خلفته على البنية الاقتصادية والسياسية للدولة.

على الضد من ذلك، جاء التحليل النظمي النسقي كتحدي مقاوم للنظرية الدستورية التي أعطت أهمية بالغة للبنية والهيكل، وأهملت تحليل حركية النظام السياسي. فالسلوكية ترى بأن التفاعلات التي تتم في إطار هذا النظام، تمثل الدولة أحد أشكالها [1]، وذلك يتم في إطار العملية السياسية التي تضبط تفاعلات النظام ليصل بها في النتيجة إلى الهدف المطلوب بناء الدولة.[2]

لقد انطلق ديفيد إيستون ، عالم سياسة أمريكي، في كتابه: تحليل النظام السياسي من فرضية أن بناء الدولة في جوهرها هو عملية سياسية لأن النظام السياسي في حالة حركة تفاعلية دائمة مع البيئة الداخلية والخارجية. والغايات التي وجدت من أجلها الدولة تجد أصولها المعرفية ضمن نموذج التحليل النسقي"، فالتأييد أو المساندة قد تكون موجهة للمجتمع السياسي والنظام أو الحكومة، وهذه المستويات الثلاثة هي نفسها مستويات الشرعية عند ماكس فيبر، فالمساندة هي المرادف للشرعية[3] ، من حيث أن التأييد يوفر الطاعة والولاء للنظام السياسي. أما الاعتماد المتبادل الوظيفي بين مكونات النظام السياسي الأدوار

[1] عبد القادر عبد العالي، ومحاضرات النظم السياسية المقارنة، محاضرات مخصصة لطلبة قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة سعيدة، 2007 2008، ص 6

[2] عبد المعطي محمد عساف ، مقدمة إلى علم السياسة، ط2، عمان: نار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1987، ص 278.

[3] نصر محمد عارف، إبستومولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي، النظرية المنهج، ط1، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص267

والجماعات، الحدود، المدخلات والمخرجات، التمايز،..... الخ ، فيهدف إلى تحقيق حالة من التوازن السياسي والتكامل والاستقرار[1].

من جهة أخرى، يرى جابريل ألموند Gabriel A. Almond، 1911–2002 ،على الجانب العلماني لبناء استقرار الدولة، فيربط بين استقرار النظام وتكيفه وإتباعه نموذج الديمقراطية الليبرالية التي تبرز صورتها في الديمقراطية " الأنجلوساكسونية "، وتتميز هذه الأنظمة بثقافة علمانية سياسية مستقرة تعبر عن هوية وطنية موحدة.[2]

أما عن النموذج الاتصالي عند كارل دويتش Karl Wolfgang Deutsch، 1912– 1992، صاحب: كتاب «عصب الحكومة فينظر لعملية بناء الدولة على أنها عملية اتصالية مركزها مسألة بناء الثقة في تدفق المعلومات ونقلها من القمة إلى القاعدة والعكس. والدولة هي قرار ونظام ضبط، يعتمد على تبادل الرسائل في الشؤون الداخلية والخارجية للدولة.[3]

من هنا يتضح أن الدراسة النسقية لبناء الدولة كعملية سياسية (تقوم على بناء الشرعية، والاستقرار والقدرة والتكامل)، جاءت كرد فعل على الأزمة التي حلت داخل علم السياسة، بمعنى آخر الحقبة التي سادت فيها الثورة السلوكية في مواجهة الافتراضات الدستورية، حكم هذه المدرسة ما يدعى بالإمبريقية العلمية في سياق كانت فيه الفلسفة الوضعية هي الحكم الفاصل في قضايا العلوم الإنسانية. في هذا المسار أصبحت تعرف بناء الدولة إجرائية كعملية وفق مؤشرات تقاس بها درجة البناء في مقابل مدى الهشاشة.

لقد البعث التأسيس النظري لتحديات وأزمات بناء الدولة ومتطلبات مواجهتها مع والت روستو(Rustow) الذي يرى من خلال المنظور التحديثي والتنموي أن التحديث السياسي يرتبط بمصطلح القومية وأهم جوانب التحديث في رأيه هو تطور الشعور القومي وظهور

---

[1] المرجع نفسه، ص 267-266

[2] سفيان فوكة ومليكة بوضياف، والحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية»، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية المستدامة في الجزائر بين الواقع والتحولات العميقة، كلية العلوم القانونية والإدارية، فرع العلوم السياسية، جامعة الشلف،16-17 ديسمبر 2008، ص14.

[3] محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات، الجزائر: دار هومة، 2002، مر.146

الدولة القومية، فالتحديث السياسي يتضمن التغيرات التي تحدث في القيم والاتجاهات والنظم والبناءات بهدف إيجاد نظام سياسي متكامل وبناء دولة المؤسسات.[1]

أيضا يحدد صامويل هنتنجتون النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة داخل هذا المنظور، ثلاثة مقومات للحداثة السياسية: ترشيد السلطة، والتمايز الهيكلي، والمشاركة السياسية. هذه المقومات هي بمثابة متغيرات العملية بناء الدولة عند هنتنجتون، والتي ترتبط بالعوامل التحديثية.

- بناء سلطة سياسية قوية واحدة تكون عامة علمانية محل السلطات التقليدية والدينية و الأسرية والعرقية.
- تطوير الأبنية السياسية والفصل بين الوظائف السياسية، وتتضمن هذه العملية توزيعه للموارد على أساس الإنجاز وليس المحاباة، وترتبط أيضا هذه العملية ببناء المؤسسات.
- توسيع المشاركة السياسية في المجتمعات التي تحترم مبدأ المساواة.[2]

لقد فضلت المدرسة التحديثية التركيز على المتغير الاجتماعي والاقتصادي في عملية بناء الدولة، بالإضافة إلى اعتماد معايير الترشيد: بناء الثقافة السياسية، التأسيس للسلطة بالتمايز البنائي، العقلانية، التخصص الوظيفي. كان التحليل السائد في المرحلة ما بعد السلوكية مع مدرسة التحديث والمنظور التنموي، هو التحليل ما بعد الوضعي الذي يعطي أهمية كبيرة للقيم والثقافة داخل المجتمع في ارتباطها بالتنمية، سعى الباحثون خلال هذه الفترة إلى إرساء مقومات دولة الرفاه.

[1] هشام محمود الأقداحي، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر ملحق خاص بالمصطلحات، الإسكندرية: مؤسسة شهاب الجامعة، 2009، ص 265

[2] فيريل هايدي ، الإدارة العامة من منظور مقارن، تر. محمد القاسم القيروتي ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص 65.

بعد ذلك، ومنذ خمسة عشر عاما برزت المؤسساتية الجديدة بمدارسها الفكرية الثلاثة؛ المؤسساتية التاريخية، المؤسساتية الاجتماعية، مؤسساتية الخيار العقلاني. كل هذه الاقترابات جاءت كرد فعل على المنظورات السلوكية، وكلها تهدف إلى شرح وتفسير الدور الذي تلعبه المؤسسات في المخرجات الاجتماعية والسياسية.

ضمن هذه الاقترابات يوجد اختلاف في التعاطي مع مشكلة اختيار الآليات المؤسساتية لعملية بناء الدولة، فمؤسسية الخيار العقلاني تعتبر هذه العملية على أنها عملية بناء خيارات من خلال القواعد (أعراف الخلاف والجدل)؛ أما المؤسساتية الاجتماعية لبناء الدولة محوره بناء خيارات وحسابات المصلحة من خلال الإجراءات، الروتين والهياكل؛ والمؤسساتية التاريخية التي تدعو إلى بناء الخيارات، تكوين الأهداف بواسطة القواعد، الأبنية، الأعراف والأفكار.

وعليه، جاء منطق المؤسساتية الليبرالية الجديدة للتركيز على إنشاء وبناء قدرات المؤسسات، بمعنى آخر البحث في بناء قدرة مؤسسات الدولة على توفير الظروف الملائمة للتنمية التي يقودها السوق، وذلك بتوجيه قدرة مؤسسات الدولة إلى المجالات التالية: الإدارة الاقتصادية، السياسات الهيكلية، وسياسات الاندماج الاجتماعي، العدالة وإدارة القطاع العام ومؤسساته، ويتم تقييم القدرات وفقا لمعياري الهدف والتقنية، وذلك في ظل مشاكل التنمية التي تواجهها الدول الهشة وهي ضعف سياسات الحكم ومؤسساته الذي يدعم الأداء الفعال للأسواق كما ظهر في نفس السياق " النيوليبيرالي " ، اتجاه يدعو إلى ربط الديمقراطية ببناء القدرات.[1]

إذن، بناء قدرات مؤسسات الدولة؛ هو عملية بناء خيارات من خلال نظم مؤسساتية، وقد تزامن هذا الطرح مع بروز نظريات الخيار العقلاني والتي جاءت كمحصلة للثورة العلمية

[1] Shahar Hameiri, Regulating Statehood StateBuilding and the Transformation of the Global 1 Order, UK: Palgrave Macmillan,2010.p.13 andp. 14 and p.15

الثانية في حقل السياسة المقارنة، حيث أضفي ذلك على عملية بناء الدولة بعد إستراتيجية عقلانية ، وفرض نسقا معينا يجعل عملية البناء تتم من خلال اختيار بديل أمثل من بين البدائل الممكنة، هذا الاختيار قائم على حساب اقتصادي محض أقل خسائر بأقل تكاليف في وقت قياسي).

ولكن لم ترق هذه التصورات إلى مصاف المقاربة العلمية الشاملة للظاهرة لأن كل مدرسة أو منظور ركز في تحليله على متغيرات محددة، فرضها سياق معين، إلا أن ما أفرزه الواقع الراهن للدولة في ظل العولمة من مشكلات وتحديات، يجعلنا نختبر مدى القصور التحليلي للافتراضات التي وردت في المنظورات السابقة.

المطلب الثاني: المشكلات التي تواجه بناء الدولة في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة

اتجهت دراسات عديدة خلال العقدين الأخيرين، إلى إلقاء الضوء على أهمية الدولة والمؤسسات، وذلك رغم استمرار الاتجاه الذي ركز على الأساس الاجتماعي، وجاءت هذه العودة للاهتمام بالدولة تحت إلحاح عوامل عديدة، من أبرزها: تعقيد وتضخم السلطة السياسية في المجتمع المعاصر، عدم استقلالية الدولة في النظام العالمي، أيضا انعدام استقرار الدولة وضعفها الذي مثل سمة هيكلية لكل نظم الدول في العالم الثالث.

لقد شهد العالم مع نهاية ثمانينيات القرن الماضي تحولات دولية كبرى سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، أمنية وتكنولوجية، لم يسلم موضوع الدولة من التأثر بها سواء على مستوى الممارسة أو النظرية، فما زالت الكتابات تتوالى على معالجة موضوع نشأة الدولة وبنائها ووظائفها والتحديات التي تواجهها والافتراضات التي تقوم عليها، وطبيعتها ومستقبلها في ظل التغيرات الجارية، لقد أدت العولمة إلى مراجعة جملة من المفاهيم وإعادة تعريفها في ضوء التطورات والمستجدات التي يشهدها العالم، ومن هذه المفاهيم مفهوم عملية بناء الدولة ومكوناته الأساسية كوظائف الدولة، والسيادة، والسلطة.[1]

وقديما ساد جدل فكري بين توماس هوبز والدستوريين حول السلطة المركزية وضروراتها القانونية والسياسية، وقد نتج عن هذا الجيل التساؤل التالي:

كيف تسير الحكم دون أن تهدم السيادة؟[2]

وهو نفس الإشكال النظري الذي واجه عملية بناء الدولة في سياق تحديات العولمة. فقد سادت الدولة القومية باعتبارها الوحدة السياسية المهيمنة في العلاقات الدولية من القرن التاسع عشر حتى الموجة الثالثة للعولمة. لكن لم تعد الدولة الفاعل الوحيد ويرجع ذلك إلى العوامل التي تتحدى بشكل متزايد الحكم الذاتي والقدرات الوظيفية للدولة القومية، وما تشهده الساحة السياسة الحالية من تعقيد غير منظم الشركات عبر الوطنية والمنظمات غير

[1] أمحند برقوق، عولمة حقوق الإنسان و إعادة البناء الأيديولوجي للسيادة ، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية ، الجزائر، العدد الثالث، شتاء 2004، ص86.

[2] بليمان عبد القادر، الأسس العقلية للسياسة الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص88.

الحكومية) وتهديدات أمنية عابرة للحدود الوطنية (الإرهاب، الجريمة المنظمة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والمرض، التهديدات البيئية،..... الخ).

كل ذلك، ساهم في تقويض سلطة الدولة وبروز تحدي التسلسل الهرمي لها باعتبارها إستراتيجية من أعلى إلى أسفل داخل الدولة القومية. وينظر للعولمة الاقتصادية باعتبارها القوة التي تهدد سلطة الدولة القومية ، بالإضافة إلى منطق الاستحواذ على الدولة، وعدم استقلالية القرار السياسي، ويساعد على ذلك حداثة أو عدم استكمال البناء المؤسسي والإطار القانوني.

ويرى أنصار النظرية النقدية في هذا الصدد أن هناك بعدين أساسيين يتحديان سيادة الدولة نتيجة لعولمة علاقات الإنتاج والتبادل ، فمن ناحية هناك دعوة للاهتمام بالأخلاق العالمية والتي من شأنها زيادة دور السلطات فوق الدول القومية. و من ناحية أخرى الدعوة إلى تقليص النفوذ الذي تمارسه الدولة ذات السيادة على الجماعات المحلية والثقافات التابعة ومن ثم زيادة دور الجماعات المحلية. على الرغم من الدعوات التي تنادي بتقليص دور الدولة، إلا أن دورها سيبقى مهما في دول العالم الثالث وحتى في الدول الرأسمالية القوية، وخير مثال على ذلك دور الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية في دعم البنوك والمؤسسات المالية والتأمينية في سبتمبر 2008. فلم يعد تدخل الدولة مقتصرة على الدول النامية فيما يتعلق بقضايا الرعاية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، بل أصبح سمة تلازم الدول الرأسمالية الليبرالية التي ترفع شعار الليبرالية الجديدة ومنطق السوق. لكن في المقابل هناك من الباحثين من يفترض أن العولمة ليست سببا مباشرا في عملية بناء دول جديدة، فمنذ عام 1990، تشكلت 33 دولة، معظم هذه الدول الجديدة هي نتيجة لانهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا، في حين أن أصل بعضها يرتبط ارتباطا وثيقة بإنهاء العملية الاستعمارية.

ومن الواضح، إذن، أن أسباب خلق هذه الدول في العقود الماضية، التي تسب بالاسم إلى فترة العولمة، لم يكن كذلك بل هي أعمق تاريخية. ويمكن للعولمة، مع ذلك، أن تساعد في عملية بناء دولة جديدة، من خلال إدخال تحسينات في مجال الاتصالات وآليات المخابرات والتي يمكن استخدامها للتعبئة السياسية والإعلامية وحتى الاقتصادية للعولمة والتأثير على الرأي العام المحلي والأجنبي، إضافة إلى البعد التكنولوجي، ويمكن بذلك فقط أن تعتبر العولمة كعامل مساعد على خلق دول جديدة وليس سببا مباشرة في ذلك.

و في إطار التقييم النقدي للعلاقة بين القانون الدولي والسياسة الدولية في عملية بناء الدولة، ودور القانون الدولي كأداة لتحقيق التطوير المؤسسي المطلوب في الدول الضعيفة. لاحظ الخبراء أن مفهوم عملية بناء الدولة اخترع لغرض التعامل مع المشاكل المؤسسية في مرحلة ما بعد الصراع أو الاستعمار المجتمعات.

وعليه فعملية بناء الدولة، في التعريف، تعني أن بعض الجهات الخارجية الفاعلة هدفها من هذه العملية السيطرة على بعض صلاحيات السلطة السيادية، ويمكن أن نرى أمثلة واضحة لمثل هذه الترتيبات في حالات البوسنة والهرسك أو كوسوفو، وفي هذا الصدد يحدد تشسترمان في سنة 2004 عملية بناء الدولة كمشاركة دولية موسعة في المقام الأول، من خلال الأمم المتحدة التي تتجاوز عمليات حفظ السلام التقليدية وبناء السلام، ويتم توجيهها في بناء أو إعادة بناء مؤسسات الحكم القادرة على تزويد المواطنين بالأمن المادي والاقتصادي.

وهذه الحقيقة تعكس التساؤل التالي: هل هناك أنشطة قانونية أساسية سارية المفعول محددة العملية بناء الدولة بموجب القانون الدولي؛ وهل هناك آليات سليمة تخضع الفاعلين الدوليين للمساءلة فيما يخص تطبيق الإجراءات خلال هذه العملية؟ ماهي دوافع الجهات الدولية من أجل عملية بناء الدولة؟، هل هي تاريخية، جغرافية وسياسية وثقافية أم هي الاعتبارات الأمنية أم الإنسانية؟

هل لا زال مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول قاعدة من قواعد القانون الدولي؟[1]

إن الدور المطلوب من القانون الدولي هو تحسين عملية بناء الدولة، صحيح أن هذه العملية يمكن أن تكون ناجحة فقط إذا توفر لديها الدعم المحلي، في حين أنه سيكون مكلفة وغير فعال على خلاف ذلك، والأمثلة من كوسوفو والبوسنة والهرسك لا تؤكد هذه الفرضية، رغم أن هذا لا يقوض عملية بناء الدولة كفكرة أو مشروع. فوفق روبرت باستور ، فإن التحدي الحقيقي للقرن الواحد والعشرين ليس الإطاحة بالأنظمة القمعية وعملية بناء الدول الديمقراطية، ولكن من وجهة نظر القانون الدولي، ينبغي صياغة معايير واضحة والتي تنص تحت أي ظرف يمكن للمجتمع الدولي فرض عملية بناء الدولة.[2]

إلا أنه يوجد خطر متمثل في فقدان القانون الدولي للمزيد من المصداقية، فلا يزال القانون الدولي يستند على المساواة الشكلية السيادية للدول في العلاقات الدولية، في حين أن هيمنة الاعتبارات السياسية فيما يتعلق بعملية بناء الدولة يبين أكثر من أي شيء آخر كيف يمكن للدول أن تكون غير متكافئة حقا. وعليه لا يوجد معايير واضحة لمفهوم عملية بناء الدولة وبالتالي هناك العديد من المؤشرات تدل على أن هذا المفهوم يحتاج إلى تعديل، لكن بشرط أن يعدل شكل القانون الدولي كذلك خصوصا وأن جل الكتابات الحالية حول عملية بناء الدولة من منظور العولمة مشغولة بقضايا ما بعد الصراع، فبعد سقوط جدار برلين ونهاية الشيوعية، أصبح جوهر مفهوم عملية بناء الدولة يعني بالمرحلة الانتقالية والتحول الديمقراطي، وبعد عقدين من عام 1990، أشار عدد من المنظرين إلى أنه لا يزال ينظر لبناء الدولة على أنها عملية لم تنته بعد.[3]

[1] خالد معمري، وتفكيك العلاقة التفاعلية بين العولمة والدولة فحص امبريقي لمقترب الدولاتية»، ورقة مقدمة في الملتقي الوطني حول مستقبل الدولة الوطنية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات حالة الجزائر، جامعة ورقلة، 5-6 ماي 2009 ص 01.

[2] Guido Bertucci, and Adriana Alberti, «Globalization and the Role of the State: Challenges 2 and Perspectives.p.11, See link

[3] التقرير الأوروبيحو للتنمية عام 2009، مرجع سابق، ص72.

المبحث الثاني : مفهوم الثورات الشعبية و دوافع قيامها

المطلب الأول: مفهوم الثورات الشعبية

بعد عقود من السكون والجمود، وعلى غير المتوقع، اندلعت في أكثر من بلد عربي ثورات شعبية أسقطت أنظمة، وهزت عروش أنظمة أخرى، وخلقت واقعا جديدا على المستوى السياسي و الإجتماعي لم تكن سرعة تشكّله وعمق تحولاته لتخطر على بال أكثر المراقبين تفاؤلا،ففي أواخر عام 2010 ومطلع 2011 اندلعت موجة عارمة من الثورات و الاحتجاجات في مُختلف أنحاء الوطن العربي بدأت بمحمد البوعزيزي والثورة التونسية التي أطلقت وتيرة الشرارة في كثير من الأقطار العربية وعرفت تلك الفترة بربيع الثورات العربية. ومن أسباب قيام هذه الاحتجاجات المفاجئة انتشار الفساد والركود الاقتصاديّ وسوء الأحوال المَعيشية، إضافة إلى التضييق السياسيّ وسوء الأوضاع عموماً في البلاد العربية.[1]

وقد إنتشرت هذه الاحتجاجات بسرعة كبيرة في أغلب البلدان العربية، وقد تضمنت نشوب معارك بين قوات الأمن والمُتظاهرين ووصلت في بعض الأحيان إلى وقوع قتلى من المواطنين ورجال الأمن. وقد تميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربيّ أصبح شهيراً في كل الدول العربية وهو: "الشعب يريد إسقاط النظام".ولقد أثبتت الأحداث أن هذه الأنظمة غاية في الضعف والهشاشة، وتبين أنَّ العقلية البوليسية القمعية عاجزة عن ترويض الشعوب بشكل دائم، فحركة الشارع فاقت في قوتها وصلابتها وتجاوبها مع الأحداث قدرة الأنظمة والأجهزة الأمنية.[2]

[1] عبد الغنى سلامه,"عصر الثورات العربية الأسباب والتداعيات",متاح على:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=254317

[2] أحمد بن عبد الرحمن الصويان, زمان الفرد يا فرعون ولى,متاح على:
http://albayan.co.uk/article.aspx?id=656

تعريف الثورة الشعبية :

تعددت التعريفات الخاصة بالثورة الشعبية واختلفت فيما بينها على محاور التركيز و الانطلاق , فهناك من جعل استخدام العنف مكونا أساسيا من مكونات الثورة , وآخرون ركزوا على نتائج العمل الثوري ودرجة مستوى التغيير المتحقق داخل المجتمع.

فهناك من يرى أن الثورة الشعبية رفض للوضع القائم فهي تحرك السلوك السياسي وهى فعل اختيار ورفض من خلال عمل عنيف .

وهناك من يرى أن الثورة الشعبية تغير يتميز بالعنف كوسيلة ويهدف إلى أهداف عديدة محددة".

أيضا الثورة هي " هي التغيير الاساسى والسريع و الداخلي والعنيف فى القيم و المبادئ المهيمنة داخل المجتمع وفى مؤسساته السياسية والهياكل الاجتماعية والعلاقات الاقتصادية والقيادة والنشاط الحكومي والسياسات أي أنها انهيار النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الموجود وسط محاولات لبناء وتكوين بديل أخر جديد.[1]

ويتضح من هذه التعريفات للثورة أن هناك تركيز على العنف باعتباره سبب اساسى لقيام الثورات.

وهناك فريق أخر لا يعطى للعنف أهمية كبيرة فى قيام الثورات , فهم يروا أن العنف بما يعنى من أعمال شغب واضطرابات وتفجيرات واغتيالات سياسية فهو فى حد ذاته لا يشير الى قرب وقوع ثورة , فأكثر الردود شيوعا على الاضطرابات الداخلية الخطيرة ليست الثورة على الإطلاق وإنما السيطرة العسكرية , ولكن من الممكن النظر إلى العنف باعتباره عرضا لتلاشى فاعلية وشرعية الحكومة , وعادة لا يتنح عن العنف شيء شرعي ذو أهمية كبيرة إذا

[1] باكينام رشاد الشرقاوي,"الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية"،رسالة ماجستير،كلية الإقتصاد والعلوم السياسية,جامعة القاهرة,1993,ص ص1-2.

اتجهت القيادة الى التهدئة والتعامل مع المشكلات التي كانت سببا فى الاضطرابات لكن إذا افتقدت الحكومة الحكمة وحاولت سحق وإسكات الساخطين فإنها قد تزيد الأمر سوءا.

إذن فيمكن التوصل الى تعريف شامل للثورة وهو :الثورة هي عملية تغيير سريع و جذري للنظام السياسي مما يؤدى للإطاحة بالنظام القديم والنخبة التابعة له.

وتجدر الإشارة هنا انه لابد من التفريق بين انهيار النظام و انهيار الدولة , حيث يثير تساؤلا هام وهو "هل من الممكن أن تؤدى الثورة إلى انهيار النظام والدولة معا؟" خاصة وان هناك اتجاهين رئيسيين فى الأدبيات الخاصة بالثورات.

الاتجاه الأول:

يرى الاتجاه الأول أن الثورة عملية تستهدف النظام السياسي دون أن تمس بالضرورة الدولة ذاتها , حيث من الممكن أن ينهار النظام السياسي دون أن تنهار الدولة ,كما أن انهيار الدولة ليس مرتبطا بالضرورة بالثورة.[1]

الاتجاه الثاني:

بينما يرى الاتجاه الثاني أن فكرة انهيار الدولة مرتبطة بالثورة , فانهيار الدولة القديمة هو المرحلة الأولى للثورة , والتي يتم خلالها تغيير النظام ككل ,وطرح أفكار جديدة حول الدولة ومؤسساتها الرئيسية . أي أن فكرة الدولة ذاتها وتعريفها من الناحية الإيديولوجية والقومية تكون محط تغيير . وبالنظر الى الوضع فى مصر وتونس فأن الخط الفاصل بين النظام والدولة ضعيف جدا , والزخم الثوري ربما يؤدى إلى بدء انهيار الدولة ذاتها.[2]

[1] إيمان احمد رجب, المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية", السياسة الدولية,مؤسسة الأهرام,العدد184,ابريل2011،ص10

[2] Baredine Arfi, "State Collapse in New Theoritical Framework :The Case of Yugoslavia", International Journal of Sociology, vol.28, No.3,Fall 1998,pp16-17

القوى المحركة للثورات:

فى كل مكان تقريبا يوجد مفكرون ساخطون من الأوضاع القائمة , ذلك لأنهم على درجة عالية من التعليم ويمتلكون أفكارا متنوعة , بعضها ينطوي على قدر كبير من المثالية .

إلى جانب ذلك عادة ما يكون للوعاظ والمدرسين والمحامين والصحفيين و آخرين ممن يتعاملون مع الأفكار حصة فى انتقاد النظام . فإذا كان كل شيء يسير على مايرام فلن يكون هناك الكثير ليتحدثوا أو يكتبوا عنه.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هؤلاء المفكرين نادرا ما يكونون من الأثرياء. رغم أنهم أحيانا ما يكونون ميسوري الحال , وربما يشعرون بالاستياء من الأفراد الأغنى منهم وليسوا بنفس درجة ذكائهم مثل رجال الأعمال والمسئولين الحكوميين.

مثل هذه العوامل تجعل بعض المفكرين ليسوا جمعيا أو حتى الغالبية يميلون إلى تطوير ما أطلق عليه جيمس بيلينجيون " عقيدة ثورية ", وهى تتمثل فى إمكانية أن يستبدل بالنظام الحالي نظام أخر أفضل منه . وطبقا لبيلينجتون , فإن الثورات تبدأ بهذا "الانفعال فى عقول الأشخاص ". فنادرا ما يهتم العامة والعمال العاديون والمزارعون بالإيديولوجيات المعنوية , إنما تتركز رغباتهم فى تحسن الظروف المادية . بعابرة أخرى تزود القناعات المثالية للمفكرين الحركات الثورية بالقوة التي تجمعهم معا , والأهداف التي يتوقون لتحقيقها وتوفر لهم القيادة.

و لكنى اعتقد أن القوى المحركة للثورة فى مصر وتونس تمثلت فى الطبقة الوسطى التي تتكون من أفراد الشعب الذين استطاعوا إدراك خطورة ما تمر به بلادهم من ظلم و استبداد ونهب لثرواتهم واستطاعوا أيضا أن يشعروا بالفقراء وبما يعيشونه من قحط وذل وهوان , أيضا تمثلت القوى المحركة للثورة فى كلتا البلدين فى الشباب اللذين يتراوح أعمارهم مابين 15عام الى 34 عاما , ولكن هذا لا يعنى أن الفاعل الأوحد والوحيد فى ثورتي مصر وتونس هم الشباب وإنما شاركت جميع طوائف الشعب ولكن تميز ظهور عنصر الشباب.

و بالتالي فإن القوى المحركة لثورتي مصر وتونس هي طبقة مثقفة على وعى ودراية بحقوقها فهذه الثورات لم تكن ثورات جياع أو خارجين على القانون , وإنما ثورات شعب فاض به الكيل من حكامه المستبدين, ومن ما يعيشه من فقر وكبت للحريات لذلك قام بثورته[1].

[1] إيمان احمد رجب,مرجع سابق,ص11.

المطلب الثاني : دوافع قيام الثورات الشعبية

- **مراحل قيام الثورات الشعبية :**

تمر ثورات الشعوب عادة بأربع مراحل مترابطة ومتداخلة وهذه المراحل هي :

1. **المرحلة الأولى:** هي تمكن الثورة من تعطيل وظائف الدولة الإدارية والأمنية والسياسية وإحداث إخلال بالنظام العام وتوقف الحكومة عن فرض القانون وهيبة الدولة.
2. **المرحلة الثانية** : هي مرحلة انتقالية تحاول فيها الثورة فرض سيطرتها وإدارتها لشؤون الدولة والمجتمع إلا أن هذه المرحلة تشهد شراسة القوى المضادة للثورة حيث تستخدم كل ما هو متاح وممكن للتخريب والتدمير وإنارة المشكلات الطائفية أو المذهبية.
3. **المرحلة الثالثة** : فهي تمكن الثورة من تحقيق أهدافها تدريجيا والسيطرة على القوى المعادية للثورة والقدرة على تسيير شؤون الدولة المالية والاقتصادية والخدمية والأمنية والعلاقات الدولية والاستجابة لمطالب فئات الشعب المختلفة ، وفي هذه المرحلة تواجه الثورة ارث تاريخيا ضخما من المظالم في مجالات التأمينات والأجور والمشكلات الصحية والتعليمة والسكنية والفساد المالي والإداري وتشهد هذه المرحلة تجاذبا هاما بين أطراف قوى الثورة وبقايا النظام البائد حيث يترتب عليها مستقبل الثورة ونوعية الانجازات التي تحققها.
4. **المرحلة الرابعة** : هي الإجابة عن سؤال المهام المباشرة أمام سلطة الثورة وكيفية المحافظة على ديمومة حراك الشعب منعا لانتكاسها أو هزيمتها, وتمكن قوى النظام البائد من تجديد ذاتها والعودة للسيطرة على مقاليد السلطة, كما تشهد هذه المرحلة حركة تنقلات بين تحالف قوى الثورة والانتقال من حالة التعاون إلى التنافس والصراع

والى الخيار الصفري نتيجة السعي للحصول على النفوذ في الهيئات القيادية للمؤسسات المجتمعية المختلفة ، واهم الإجراءات السياسية والاقتصادية و الإدارية التي يجب أن تتخذ لضمان تحقيق أهداف الثورة هو فرض مبادئ دستورية تؤدي للانتخاب مجلس نيابي يمثل الشعب يقر القوانين التي تكفل العدالة الاجتماعية والحريات العامة والتداول السلمي للسلطة , واتخاذ إجراءات قضائية لمعاقبة الفاسدين الذين استولوا على مقدرات الدولة والمجتمع ولا بد من القضاء على القاعدة الاقتصادية الاجتماعية لكبار المالكين والرأسماليين الذين يستحوذون على النصيب الأكبر من عوائد العملية الإنتاجية فالثورة يجب أن تظل مستمرة ويجب الاحتكام لصناديق الاقتراع (انتخابات الرئيس، انتخابات البلديات، الانتخابات النيابية، انتخابات مؤسسات المجتمع المدني).

ومن المتوقع أن تكون النتائج لصالح القوى التقليدية أو القوى الحزبية التي تمتلك قواعد قوية راسخة اجتماعية أو اقتصادية أو اغاثية مما يدفع قوى التجديد والتغيير وقوى الشباب إلى الوراء وذلك نتيجة طول فترة الدولة الأمنية التي أشاعت الفساد والجهل والتخلف والأمية مما يؤجج الصراع بين قوى الثورة الآن حيث تصبح قوى التضاد لاحقا فشعوبنا تحتاج لوقت طويل لكي تترسخ قيم الديمقراطية والتغيير والحريات العامة وحقوق الإنسان واحترام الرأي الأخر وانجاز انتخابات ديمقراطية نزيهة لكافة مؤسسات المجتمع والدولة ليرضى ويثق الجميع بنتائجها.[1]

[1] عدنان الاسمر، مراحل تطور الثورة",متاح على:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=270239

➢ **أسباب قيام الثورات الشعبية :**

هناك أسباب قد تؤدى لقيام الشعوب بالثورة علي الأنظمة الحاكمة ورفضها ومن هذه الأسباب:

1. غياب الإصلاحات :

عندما يصبح الفساد هو أساس الحكومات والسياسات وتتغيب الإصلاحات على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فقد يؤدي هذا إلى إنارة سخط الشعب و قيامه بالثورات ضد حكامه وفسادهم ، فتتحدث الأنظمة العربية جمهورية كانت أو ملكية عن الإصلاح السياسي وتوسيع قاعدة المشاركة وحماية حرية الرأي والتعبير لكن تلك الإصلاحات في أحسن الأحوال تشبه النباتات الصحراوية التي تظهر بسرعة ثم تختفي ليحل محلها رمض الصحراء وسرابها. فقد شهدت دول مثل الجزائر والأردن واليمن ومصر البدء في تنفيذ إصلاحات سياسية طموحة مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين أو حتى قبل ذلك التاريخ لكنها سرعان ما تراجعت كلية عن تلك الإصلاحات مع نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين ، وقد تطورت الأمور في دول مثل مصر وتونس بحيث أن أي إصلاح يتم الحديث عنه أصبح يعني المزيد من التضييق الدائرة السلطة والنفوذ.

2. انعدام الأمل في التغيير:

عندما ينعدم الأمل في تغيير الأوضاع الفاسدة , والفساد الذي يستشري كافة أرجاء الدولة فربما يكون ذلك سبب رئيسي القيام الشعوب بالثورات شعورا منهم بانعدام الأمل في التغيير وقد اتفقت الكثير من الأنظمة الجمهورية في العالم العربي ومن ضمنها الأنظمة في تونس ومصر في أنها وصلت الى مرحلة انسداد الأفق بالنسبة لعملية التغيير وبحيث تحولت تشوهات الأنظمة القائمة الى ثوابت وطنية يعاقب من يتجرأ على التفكير بالخروج عليها. ومع أن بني البشر يميلون إلى التغيير التدريجي لشئون حياتهم وليس الى الثورات إلا أن

الأنظمة الاستبدادية التي تسد آفاق التغيير أمام الناس عن طريق الإقصاء والقمع والانتهاك المتكرر للحقوق لا تدع أمام الناس من طريق آخر للتغيير سوى طريق الثورة.

3. فساد الأوليجاركيات الحاكمة :

أن الأوليجاركية تعني القلة التي تحكم لصالح نفسها وليس لصالح الشعوب وقد تطورت النظم الجمهورية الاستبدادية في العالم العربي إليها ، ضف إلى ذلك أن تلك القلة ورغم الطبيعة الجمهورية للأنظمة قد قامت بشكل أساسي على علاقات القرابة والنسب. وأدى ظهور الأوليجاركية كجماعة من اللصوص لا هم لها إلا الاستيلاء على الموارد العامة و أحيانا الخاصة من جهة الى تضييق قاعدة الأنظمة وخصوصا بعد أن أصبحت تلك الأوليجاركيات تشمل بشكل أساسي الحاكم الفرد و أسرته و أقاربه ، و الى احتدام الصراع بين مكونات تلك الأوليجاركيات من جهة أخرى.[1]

وقد أدى ذلك، مع ظهور التوريث كحل للأزمة انتقال السلطة في الجمهوريات العربية، الى جعل تلك الأوليجاركيات هدفا سهلا للثورات الشعبية.

4. تدهور الأوضاع الإقتصادية :

إن انتشار الفقر وتدني مستويات المعيشة وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء نتيجة الممارسات احتكارية من الدولة و إتباع النظام الحاكم فيها ، بالإضافة الى تدهور الأوضاع الاجتماعية المترتبة على تدهور تلك الأوضاع الاقتصادية قد يؤدي إلى قيام الشعوب الثورة على تلك الأوضاع.

[1] عبد الله الفقيه " أسباب الثورات في تونس ومصر واحتمالات انتقالها إلى اليمن "متاح على:
www.al-tagheer.com/arts7336.html

5. نظرية الدومينو :

وهي نظرية تفترض وجود قوة خارجية قادرة على زعزعة حالة الاستقرار القائمة بين مجموعة متجاورة من الكيانات المنتظمة في ترتيب معين ، مشكلة ما ، وتفترض أنه بمجرد نجاح تلك القوة في زعزعة استقرار أي من تلك الكيانات ، تبدأ موجة من عدم الاستقرار تمس كل عنصر من عناصر النظام الواحد تلو الآخر، ولهذه الموجة بسرعة في الانتشار تتأثر بمدى توافر قدرة ذاتية لدى العناصر التي تسقط أولا على تعزيز انتشار أثر الموجة . ومن شروط تحقق هذه النظرية أن تكون المسافة الفاصلة بين الكيانات المكونة للنظام متساوية , وأن تسقط بسرعة معينة , أو أن يكون لدى الكيانات المكونة للنظام استعداد للتأثر بالموجة .[1]

وتعلى هذه النظرية من أهمية العامل الخارجي لإحداث تغيير في دولة ما ، وقد استخدمت هذه النظرية في مجال النظم السياسية المقارنة , وتوصلت الدراسات التي استخدمتها إلى ارتفاع أو انخفاض درجة الديمقراطية في دولة معينة ينتشر و يعدي جيرانها من الدول . ومن ثم فإن التغير داخل دولة معينة يحدث تغيرا مماثلا في الدول المجاورة لها مما يشبه أثر العدوى، وهذا ما حدث عندما قامت ثورة مصر وانتقلت أثارها كعدوى لمصر.[2]

[1] إيمان احمد رجب مرجع سابق، ص 15.

[2] Peter T. Lesson and Andrea M. Dean, "The Democratic Domino Theory:An Empirical Investigation", (2) American Journal of Political Science (Vol.53, No.3)Jul.2009

الفصل الثاني

الفصل الثاني: ثورات الربيع العربي في كل من سوريا و مصر

المبحث الأول : ثورة الربيع العربي في سوريا (دوافعها ، أسباب قيامها)

المطلب الأول : مفهوم الربيع العربي و عوامل قيامه

1. مفهوم الربيع العربي :

الربيع أحد فصول السنة الأربعة، بين الشتاء و الصيف، و الربيع موسم المطر الخصب والعشب الأخضر، أما الربيع العربي فهو حركة احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في بعض البلدان العربية خلال أواخر عام 2010م و مطلع 2011 م، و بدأت الشرارة الأولى من تونس و تصاعدت بوتيرة سريعة إلى الحد الذي مكنها من الإطاحة برأس النظام و تحيته في أيام قليلة و تميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربي أصبح شهيرا في كل الدول العربية و هو الشعب يريد إسقاط النظام بدأت الثورات في تونس عندما أضرام الشاب محمد بوعزيزي النار في نفسه احتجاجا على الأوضاع المعيشية و الإقتصادية المتردية، و عدم تمكنه من تأمين القوت لعائلته، فاندلعت بذلك الثورة في تونس و انتهت في 14 يناير عندما غادر زين العابدين البلاد .و بعدها بتسعة أيام، اندلعت ثورة 25 يناير المصرية تلتها بأيام الثورة اليمنية و إثر نجاح الثورتين التونسية والمصرية بإسقاط النظام بدأت الإحتجاجات السلمية المطالبة بإزاء الفساد و تحسين الأوضاع المعيشية بل و أحيانا إسقاط الأنظمة في بعض الدول العربية مثل ليبيا اندلعت الثورة فيها في17 فبراير و سرعان ما تحولت إلى ثورة مسلحة و بعدها بشهر تقريبا اندلعت احتجاجات سلمية واسعة النطاق في سوريا في 15 مارس 2011.[1]

2. العوامل الداخلية والخارجية لقيام ثورات الربيع العربي :

أطلق مصطلح الربيع العربي على الثورات العربية التي مثلت حركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في كل البلدان العربية خلال أواخر عام 2010 ومطلع 2011، متأثرة

[1] وفاء لطفي، "الثورة و الربيع العربي "، القاهرة الجامعة الإسلامية، ط2011، 1، ص 10

بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه ، والتي اطيحت بحكم زين العابدين بن علي في تونس و محمد حسني مبارك في مصر و العقيد معمر القذافي في ليبيا. وكذلك تنازل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح عن صلاحياته لنائبه بموجب المبادرة الخليجية هي تندرج أيضا في هذا الإطار ، وكان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية، إضافة إلى التضييق السياسي والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية.[1]

وهنالك أسباب وعوامل داخلية وخارجية أدت إلى قيام ثورات الربيع العربي تتمثل في[2]:

- **الأسباب الداخلية:** ولها دور مفصل وحاسم في تفجير الأحداث واندلاع الثورات ، وهي عديدة منها أسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية وتعليمية وثقافية .

- **الأسباب الاجتماعية والاقتصادية :** حيث يعيش معظم سكان منطقة الشرق الأوسط في ظل نظام اجتماعي متخلف يعتمد على علاقات القرابة و نواتها الأساسية هي القبيلة والذي يتحرك بدافع العرف و العادات و التقاليد القديمة، و للخرافات الدينية أيضا دور محوري في تأصيل هذا النظام المتخلف .

وهنالك عاملين وراء تخلف الدول العربية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية هما :

- **الاقتصاد :** حيث تعاني معظم دول الشرق الأوسط من التخلف الاقتصادي خاصة الدول العربية ، فهي غالبا ما تعتمد على واردات النفط أو السياحة والمعونات الخارجية في حين تغيب التنمية الحقيقية بسبب صعوبات تتمثل في ارتفاع معدل تزايد السكان في الدول العربية ، نقص الكوادر الوطنية ، التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي ، انخفاض مستوى الادخار ، وفي ظل هذا الوضع المتردي فأن دخل الفرد سيكون متدني.

[1] موسوعة ويكيبيديا - www.wikipedia.com تاريخ التحميل 14 10/ 2020

[2] مهدي ابوبكر رحمة - الشرق الأوسط والربيع العربي أفق ومستقبل - الحوار المتمدن ، العدد 3615 بتاريخ 22 يناير 2012. ص 12

- **التربية والتعليم** : حيث وصل عدد سكان العالم العربي عام 2009م نحو 335 مليون نسمة بينهم 100 مليون نسمة من الأميين وتبلغ نسبة الأمية حوالي 30% ، و ارتفاع نسبة الأمية بشكل فجوة عميقة تؤثر على تطور المجتمع العربي ، وتترتب عليها نتائج سياسية واجتماعية خطيرة .

كما أن السياسة التعليمية في الشرق الأوسط ماعدا إسرائيل تسير بشكل تقليدي في التلقين وعدم إعطاء الطالب فرصة للتفكير المفتوح ، وهناك عدم الاهتمام بالبحث العلمي في الجامعات مما يعني أن أزمة البحث العلمي في العالم العربي تعني التخلف العربي عن ركب الحضارة والنهضة العلمية ، والملاحظ أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتعد0.5% في الأقطار العربية كافة لعام 1992 ، بينما في إسرائيل فأن الإنفاق على البحث العلمي عدا العسكري حوالي9.8 مليارات " شيكل " يوازي 2.6% من الناتج القومي.[1]

- **الأسباب السياسية** : معظم بلدان الشرق الأوسط هي ذات نظم تسلطية و استبدادية يقع بعضها في جغرافية العالم العربي ، وبالتالي في ظل هذه الأنظمة تنعدم مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وحرية التعبير والإعلام ، وبالتالي كلها أسباب أدت إلى اندلاع ثورات الربيع العربي .

- **الأسباب الخارجية** : بجانب الأسباب والعوامل الداخلية التي أدت إلى قيام الثورات العربية هنالك عوامل مؤثرة خارج حدود الدول التي قامت بها الثورات ، وهذه العوامل الخارجية لها دور لا يمكن إغفاله بصورة عامة في إحداث التغيير في الشرق الأوسط ، ولكنها لا يظهر لها تأثير فعال في حال الربيع العربي في البلدان العربية . وحول مدى تأثير العوامل والأسباب الخارجية هنالك اتجاهان :

- اتجاه يرى أن الثورات العربية والاحتجاجات في صناعة داخلية خالصة لم يكن فيها أي دور خارجي ، ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أبعد من ذلك ويعتقدون بأن الغرب وخاصة الولايات المتحدة ليست سعيدة بالثورات العربية وإنما يتم التعامل معها كأمر واقع .

[1] مهدي أبو بكر - مصدر سابق ، ص 101.

- اتجاه يرى دور العامل الخارجي له قوة مؤثرة في تحريك الشارع العربي وإحداث تغييرات فيه ، ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه استنادا إلى وثائق سرية كشفها موقع ويكليكس أن الولايات المتحدة دفعت ملايين الدولارات إلى منظمات تدعم الديمقراطية في مصر ، والبعض يرى أن هذه الوثائق والموقع نفسه كان له دور فاعل بما حدث في العالم العربي لأن هذه الوثائق كشفت أمور سرية عديدة حول الحكام وحاشيتهم وعن حجم الفساد الموجود في هذه الدول.

3. التغيير السياسي في بلدان الربيع العربي :

نجحت ثورات الربيع العربي في إسقاط أنظمة الحكم في كل من تونس ومصر وليبيا ، هذا الوضع سيؤدي إلى خلق علاقات جديدة ستلقي بظلالها على العلاقات الدولية لهذه البلدان مع دول أخرى في المجال الإقليمي أو الدول الغربية .

فدول الربيع العربي كانت لها علاقات خاصة مع الغرب خاصة الولايات المتحدة ، إضافة إلى علاقة كل من مصر وتونس بإسرائيل ، فمصر كانت لها علاقات دبلوماسية ودية مع تل أبيب بسبب اتفاقية " كامب ديفيد " الموقعة عام 1978 ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية الموقعة في مارس 1979 ، كما أن تونس أيضا قامت بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية على مستوى فتح مكاتب اتصال بين البلدين .

و وفقا لهذه التغيرات التي أحدثتها ثورات الربيع العربي على المستوى الداخلي، سوف يكون هنالك تغيير للعلاقات الدولية التي تربط دول الربيع العربي، وبالتالي يكون هنالك سياسات خارجية جديدة تتماشي وتتوافق مع المصلحة الوطنية.[1]

وسوف يكون مستقبل النظام السياسي في دول الربيع العربي غير واضح المعالم التي لم تتشكل بصورة نهائية ، ولكن هنالك بعض السيناريوهات المحتملة الحدوث حسب القوى التي من الممكن أن تسيطر على نظام الحكم في الدول التي قامت فيها ثورات الربيع العربي:

[1] بلال محمود محمد الشوبكي - التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة "حماس نموذجا - "بحث لنيل درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ، جامعة النجاح الوطنية بنابلس - 2007 ص 36

السيناريو الأول – سيطرة الإسلاميين –:

حيث شهد الشرق الأوسط بعد انهيار المنظومة الاشتراكية و انتهاء الحرب الباردة صحوة إسلامية عامة بشقيها المعتدل والمتطرف ، مما كان له كبير الأثر على مجرى العلاقات الدولية لدول المنطقة بما فيها الدول العربية ، وأدى إلى توتر العلاقات مع الغرب خاصة بعد التفجيرات الإرهابية التي تقوم بها الحركات الإسلامية .

وفي هذا الصدد هنالك سيناريوهات ممكنة [1]:

1. سيطرة القوى الإسلامية المعتدلة : جميع القوى الإسلامية في الشرق الأوسط والعالم العربي ليست من القوى المتطرفة وإنما هناك القوى المعتدلة أمثال جماعة الإخوان المسلمين المتمثلة في حزب الحرية والعدالة في مصر، والمتمثلة في حزب النهضة الإسلامية في تونس وحزب العدالة والتنمية في المغرب و البعض الأحزاب والحركات الأخرى في العالم العربي. فالكثير من هذه القوى المعتدلة لا تقوم سياساتهم على أساس الكراهية للغرب أو تقسيم العالم الى عالم الكفر و الإيمان، بل تقوم سياسات تلك الأحزاب المعتدلة على الأساس البراغماتي.

ويظهر ذلك في توضيح محمد الكتاتني الأمين العام لحزب الحرية والعدالة بقوله :" أننا نرحب بأي نوع من العلاقات من الجميع بشرط إلا يتم التدخل في الأمور الداخلية" ، وهذه الحكومة سوف تنال رضى الغرب .

وكذلك حزب النهضة التونسي الذي تقوم سياساته على الأساس البراغماتي ليس على المستوى الدولي بل على المستوى الداخلي، الواقع هو أن ما يدعم رصيد حزب النهضة في الشارع التونسي هو تبنيه أفكار زعيمه ومؤسسه راشد الغنوشي، الذي لا يجد حرجا في

[1] **باسم حسين الزيدي - إسلاميو مصر والتحول البراغماتي** -wwwannaba.org تاريخ التحميل 16 / 10/ 2020

الجمع والتوفيق ما بين القيم والأحكام الإسلامية وبين قيم ومبادئ الدولة المدنية والتعددية السياسية وتداول السلطة واحترام حقوق الإنسان وغيرها.[1]

2. سيطرة حكومة ائتلافية إسلامية مع حكومة ليبرالية : في الشرق الأوسط والعالم العربي عدد كبير من أحزاب إسلامية متطرفة ، و الكثير من هذه الحركات والأحزاب مرتبطة بشكل أو بأخر بتنظيم القاعدة الإرهابية ، وبرزت الأحزاب الإسلامية المتطرفة بشكل قوي وأظهرت بعض الأحزاب الجديدة مثل حزب النور في مصر. وأصبح أحدى السيناريوهات حول مستقبل المنطقة هي سيطرة القوى الإسلامية المتطرفة على السلطة ، ويتخوف المجتمع الدولي خاصة الدول الغربية من حدوث وتحقيق هذا السيناريو.

وهو أيضا سيناريو يرضي الغرب بهدف الحصول على مزايا جديدة في العلاقات التجارية والاقتصادية .

حكومة ائتلافية إسلامية معتدلة مع حزب إسلامي متطرف ، ولا تنال رضى الغرب بسبب صعوبة التعامل مع ديمقراطية أعطت التيار الإسلامي الأغلبية الساحقة . وبالتالي فان درجة تغيير العلاقات مع الغرب ستكون متفاوتة حسب التشكيلة الحكومية ومدى قوة وسيطرة الإسلاميين .

السيناريو الثاني – سيطرة الجيش – :

وهو احتمال يقوم على سيطرة الجيش على السلطة ، ولكنه لا يمكن حدوثه إلا في ظل توفر مناخ مناسب وذلك في حالة عدم اتفاق القوى السياسية على شكل النظام السياسي وإفشاء الفوضى وحدوث الحروب الأهلية ، أو يمكن الحدوث في حالة سيطرة الإسلاميين المتطرفين على السلطة وتحويل الدولة إلى دولة إسلامية معادية للغرب وحليفة مع القوى الإرهابية .

[1] عمر كوكش - الانتخابات التونسية وقطيعة الاستبداد -www.aljazeera.net تاريخ التحميل 16 /10/ 2020.

وبالتالي في كل الحالتين سيكسب الجيش الرضى والقبول من الغرب لأن حدوث أي الاحتمالين سيعرض المنطقة إلى حالة فوضى وتهديد للسلم والأمن الدوليين ، وبالتالي يلحق الضرر بالمصالح الغربية ، وفي حالة سيطرة الجيش على الحكم لا يمكن تصور تغيير جذري في سياسات الدول وإنما تساير سياسات الأنظمة.[1]

[1] أحمد عبد الكريم وهشام مرسي - مصدر سابق ، ص 98.

المطلب الثاني: ثورة الربيع العربي في سوريا

1. خلفيات قيام الثورة في سوريا :

الحراك الاجتماعي الشعبي السوري ، الذي بدأ في النصف الثاني من مارس 2011 تحول تدريجية ، وقبل أن يتصلب عوده، و تترسخ قاعدته الشعبية، ويتحقق استقلاله عن القوى والمؤثرات الخارجية، تحول، بعد بضعة أشهر، عن النهج السلمي إلى حرب متعددة الصفات

ومن نوع جديد لم تألفه المنطقة، شاركت فيه أطراف عربية وإقليمية ودولية عديدة ، وهكذا غطى على الأهداف الداخلية للحراك (الحرية والكرامة والعدالة)، ثم أزيحت تدريجيا لصالح أهداف هذه الأطراف التي لعبت دور الممول والمسلح والموجه والمخطط، ووضعت، بالتالي، الأطراف النافذة في الحراك تحت السيطرة المباشرة لأجهزتها المتمركزة في الدول المجاورة لسورية.

الحراك الشعبي السوري تلا الأحداث التي جرت في العديد من الأقطار العربية، وتأثر خصوصا بانتفاضتي تونس ومصر، ولم يكن صنع مؤامرة خارجية، الأمر الذي لا ينفي مساهمة عناصر أو مجموعات مرتبطة بالخارج شاركت في الحراك من بدايته أو في سياقه. وهو بهذا المعنى إنتاج وطني صنعته أوضاع البلاد المحكومة من نظام استبدادي مترابط الحلقات، سيطرته قوية وشاملة لدوائر النشاط الاجتماعي المختلفة، نظام ينعدم فيه هامش للحريات السياسية، ولا يتوفر فيه المجال لنشاط الفئات الشعبية المختلفة للدفاع عن مصالحها الجزئية أو العامة، أو للتأثير على سياسات النظام وممارساته.

على أن المجال كان واسعا أمام قوى نشأت ونمت بالارتباط بعلاقات وثيقة بالسلطة، مستفيدة مما أصبح يسمى " بالدولة الخفية " أو "الدولة العميقة " أي من القوى التي تعمل فوق القانون وخارجه، لممارسة نفوذ واسع و خصوصا في المجال الاقتصادي للاستيلاء على حصة ملحوظة من الدخل الوطني، والمال العام وأملاك الدولة.[1]

[1] كتاب جذور الإستبداد والربيع العربي PDF تأليف : د. خضر مصلح الجبوري ص 65

2. أهم أسباب الربيع العربي في سوريا:

- غياب المشروع المشترك الذي تجتمع عليه السلطة الحاكمة والشعب معا.
- تجميع السلطات كلها في يد واحدة متمثلة في رأس السلطة حافظ أسد بعد انقلابه العسكري عام 1970م، ورفعه إلى درجة التأليه، فجعل زبانيته البلاد مزرعة له باسم " سورية الأسد.
- تشكيل وحدات عسكرية طائفية في معظمها عاثت فسادا في المجتمع (سرايا الدفاع سرايا الصراع ، الوحدات الخاصة ، فرع المخابرات الجوية ، جمعية المرتضى وهي ميليشيا بغطاء ديني ، ميليشا الشبيحة التي استباحت أملاك الناس ، وفرضت الإتاوات عليهم قبل انطلاق الثورة ، ثم سميت وحدات الدفاع الوطني في أثناء الثورة ، وارتكبت أفظع المجازر الوحشية تحت شعار : بقاء الأسد أو حرق البلاد).
- امتهان أجهزة الاستخبارات التي اتخذها الأسد لترسيخ دكتاتوريته كرامة الإنسان السوري ، وهيمنتها المطلقة على مؤسسات الدولة والمجتمع.
- استخدام ميليشيا إجرامية من المخبرين السريين تنبث في كل مكان ، وتحصي على الناس أنفاسهم .
- كبت الحريات وحرمان المواطن من حرية التعبير عن رأيه ، وشعوره بالخوف الدائم .
- محاولة النظام الدكتاتوري تدمير هوية الشعب السوري العربية الإسلامية بالعلمانية المعادية للدين أولا، ثم بغرض التشيع ترغيبا و ترهيبا بعد تحالفه مع نظام الملالي في قم وطهران ، وخاصة في عهد بشار .
- هيمنة الطائفيين وعملائهم من الفاسدين على مفاصل الدولة العسكرية، والأمنية، والاقتصادية ، والسياسية ، وشعور غالبية الشعب السوري بالإقصاء والاضطهاد ، فعلى سبيل المثال أول الثورة كان على رأس الجيش 1200 جنرال منهم ألف من النصيرين و200 من الطوائف الأخرى.

- شعور السوريين بأن كل من ينتمي إلى طائفة الدكتاتور هو مواطن من درجة أولى، وأن الآخرين من الدرجة الثانية.[1]
- استمرار فرض حالة الطوارئ، وانتهاك حقوق المواطن وخصوصياته.
- تسلط الكثير من البعثيين الفاسدين على الناس بدعوى عنصرية مفادها أن الحزب هو قائد الدولة والمجتمع ، رغم أن الحزب لم يكن سوى مطية انتعلها الطائفيون من النصيرين للتحكم بالبلاد .
- حضور المجازر الوحشية التي ارتكبها الطائفيون ضد الشعب إثر ثورة الإخوان المسلمين في الثمانينات في ذاكرة السوريين.
- تغييب الآلاف من أصحاب الرأي في السجون وتصفيتهم فيها ، وأشهر ما في ذلك مذبحة سجن تدمر الصحراوي عام 1980م التي راح ضحيتها ما يقارب الألف من خيرة شباب سورية الجامعيين .[2]
- قمع أعضاء ربيع دمشق وزجهم في السجون ، رغم أنهم لم يطالبوا إلا بإصلاحات بسيطة.
- افتضاح أمر الدكتاتور وكذب شعاراته بالحرص على العروبة ، وذلك بوقوفه ثماني سنوات مع إيران في حربها على العراق – أي مع الفرس ضد العروبة – وكذبه في دعوى المقاومة ، إذ اعتدت إسرائيل على سورية مرات عدة ولم يرد عليها بشيء ، بل حرس حدودها طيلة أربعين عاما ، ثم أرسل قواته تقاتل إلى جانب الأمريكان – الإمبريالية – في حرب احتلال العراق عام 1990م .
- انتشار الفقر في المجتمع السوري؛ بسبب احتكار ثروة البلاد بأيدي قلة من أهل السلطة والمال.

[1] كتاب جذور الاستبداد والربيع العربي PDF تأليف : د. خضر مصلح الجبوري ص 62
[2] المرجع نفسه ، ص 63

- انعدام العدالة الاجتماعية ، بشكل غير مسبوق وغير محتمل ، إذ نشأ تحالف طبقي حاكم دأب على استغلال الشعب وامتصاص دمائه وعرقه ، فكان ينهب ويسرق وبراكم الثروات ، في الوقت الذي كان فيه الناس تتضورون جوع و قهر.
- انتشار التعليم في الطبقة الوسطى والدنيا ، فأصبح لها رأي عام وتطلعات ، فإحساسها بالظلم ازداد بسبب زيادة الوعي ، وارتفع سقف مطالبها .
- حضور التجربة النموذج التي يمكن محاكاتها كالنموذج ' التركي" في أذهان الشعب السوري .
- تجاوز الشعب حالة الخوف بعد انطلاق الثورة التونسية ثم الثورة المصرية، والاستعداد للتضحية.
- وجود وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة ، كالفيسبوك و تويتر بوصفها فضاء يحقق التواصل بين الثوار.
- وجود الشرارة المباشرة لانطلاق الثورة في درعا حين كتب مجموعة من الفتيان على جدران مدرستهم عبارة في غاية البساطة " إجاك الدور يا دكتور " والوحشية التي قوبلوا بها في فرع المخابرات ، ثم الإساءة التي وجهها عاطف نجيب رئيس فرع المخابرات الأعيان العشائر حين ذهبوا يطالبون بالإفراج عن هؤلاء الفتية ، ورأس النظام بشار لم يعاقبه على ذلك – .[1]

[1] د. خضر مصلح الجبوري ، مرجع سابق ، ص63 .

3. القوى المضادة للثورة السورية: المحلية، الإقليمية، الدولية:

القوى المحلية : تحالف شرير من الطائفيين ، والمنتفعين ، وأغلب أصحاب رؤوس المال.

القوى الإقليمية الطائفية : نظام الملالي في إيران بقواته العسكرية والأمنية ، وميليشياته العابرة للحدود : العراقية المتعددة ، ميليشيا حزب الله اللبنانية ، وميليشيا الحوثيين اليمنية بدافع حقد طائفي ، فارسي توسعي.

دولة الكيان الصهيوني: التي ترى مصالحها في بقاء نظام الأسد الذي حرس حدودها أكثر من أربعين سنة ، وحرم على المواطنين السوريين والمقاومة الفلسطينية الاقتراب من الحدود.

القوى الدولية ممثلة في زعيمة العالم الغربي – الولايات المتحدة –: التي رأت في الثورة السورية ثورة إسلامية أصولية تهدد مصالحها في المنطقة، ومصالح حلفائها الأوربيين الذين استحضروا الروح الصليبية، لذلك رأيناهم يسارعون إلى تصنيف جبهة النصرة بوصفها منظمة إرهابية حتى قبل أن تعلن الجبهة انتماءها إلى القاعدة، وعقب كل مجزرة يرتكبها نظام العصابة الأسدية يصرحون بأنهم لن يتدخلوا في سورية، كما أنهم عملوا سرا وعلانية على منع وصول السلاح النوعي لأيدي الثوار. روسيا الاتحادية، التي رأت بأن سورية هي آخر مناطق نفوذها ولا تريد التفريط بها، وهي ورقة رابحة في مماحكاتها مع الولايات المتحدة للمقايضة على النفوذ في مناطق أخرى، يضاف العامل الديني المتمثل بثورة شعوب القوقاز المسلمة وعلى رأسها ثورة الشعب الشيشاني البطل التي قمعها بوتين بوحشية متناهية، فلا يريد لها أن تستيقظ مرة ثانية متأثرة بالثورة السورية. الصين التي رأت أن انتصار الثورة السورية سوف يرفع من معنويات المسلمين المضطهدين في مقاطعتها الغربية الشمالية سينكيانج – تركستان الشرقية – ويساعد على وصول رياح التأثير إليها . باختصار إن

القوى الدولية رأت بأن الثورة السورية تهدد مصالحها الإمبريالية في المنطقة، لذلك ناصيتها العداء حقيقة، وادعت تأييدها إعلامية بكثير من كلمات النفاق الباهتة التخدير شعوبها.[1]

تأخر انتصار الثورة في سورية تفرق قوى الثورة ، والتباغض والتحاسد والتنافر بين الثوار ، فتلك الكتائب الكثيرة جدا، تتباين تباينا شديدا في طبيعتها، فمنها ما هو من الذهب الخالص دينا وخلقا والتزاما وإخلاصا في الجهاد والقتال ، والإثخان في العدو، ومنها ما هو دون ذلك جماعات تقاتل إذا وصلها التمويل وينفرط عقدها إذا انقطع ، وجماعات تقاتل حينا وتكسل عن القتال أحيانا فترابط في المدن أطول مما ترابط على الجبهات ، وجماعات لا تقاتل إلا من أجل الغنائم ، وجماعات لا تتورع عن استباحة الأموال والممتلكات العامة والخاصة بحجة ضرورات المعركة ، وهي ذريعة مطاطة تضيق أو تتسع بحسب أمانة أصحابها ، وصولا إلى جماعات استظلت بمظلة الثورة ، وحملت اسمها ولم تحمل من أهدافها وأخلاقها شيئا ، بل هي جماعات من الشبيحة واللصوص والمهربين وقطاع الطرق التي تحترف السرقة والخطف ، وهي جماعات "أمراء الحرب التي يجب استئصالها قبل أن يتفاقم شرها وتستعصي على العلاج.

[1] كتاب جذور الاستبداد والربيع العربي PDF تأليف : د. خضر مصلح الجبوري ، ص 64.

المبحث الثاني : ثورة الربيع العربي في مصر (أسباب قيامها،دوافعها،نتائجها)

المطلب الأول: دوافع قيام الثورة المصرية

لم تأتي الثورة المصرية في 25 يناير(جانفي) 2011، انعكاسا خالصا للثورة التونسية التي اندلعت في تونس في 18 ديسمبر عام 2010 أي قبل 38 يوما من اندلاع ثورة الغضب المصرية)، هذا وإن تضامن الشارع المصري حينها مع محمد البوعزيزي التونسي كمقدمات، وإنما جاءت رفضا للواقع المزري الممتد لسنوات، والذي راكمت أحداثه سلبيات غيرت من حال الدولة المصرية حتى اتسع عرض الشارع الرافض لها بنهاية عام 2010، إبان تلك اللحظات التي انفجرت فيها الأحداث، احتجاجا على التردي العام للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة لسوء سياسات نظام الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك"، الذي جاء الى الحكم رئيسا للجمهورية عام 1981م، عقب اغتيال الرئيس الراحل محمد أنور السادات".

فقد تعرضت حكوماته الممتدة منذ ذلك الحين حتى اندلاع الثورة 2010، الى انتقادات متواصلة الصنوف متنوعة من المعارضة السياسية كما تعرضت للانتقاد من بعض وسائل الإعلام في الداخل والخارج وكذا من عدد من المنظمات غير الحكومية، فقد اشتهر بعض تلك الحكومات بشن الحملات المتواصلة على المتشددين الإسلاميين، وكان الحكم مبارك "الممتد دور رئيس في التدهور الإقتصادي و الإجتماعي بالبلاد، بالإضافة إلى التراجع الملحوظ في مستوى التعليم والصحة وارتفاع معدلات البطالة وانتشار الجرائم ضد المصرين داخل وخارج البلاد.[1]

[1] أخبار مصر، 25 يناير.. علامة فارقة في تاريخ مصر"، التلفزيون المصري، القاهرة،22/1/2015 الرابط25 يناير - علامة فارقة في تاريخ مصر egynewsnet) تاريخ التصفح 20201018.

أيضا خلال حكمه تصاعد الفساد السياسي وتشبعت علاقاته، فقد أدى هذا إلى سجن شخصيات سياسية وناشطين شباب دون محاكمة، وعلى مستوى الحريات الشخصية، كان بإمكان أي فرد أو ضابط أن ينتهك خصوصية أي مواطن في أي وقت دون شرط، فقد ظل تواصل فرض قانون الطوارئ لأكثر من عقدين، وهذه منظمة الشفافية الدولية، وهي منظمة دولية معنية برصد جميع أنواع الفساد على المستوى العالمي، بما في ذلك الفساد السياسى)، جاءت مصر في تقريرها لعام 2010، في المرتبة 98 من أصل 178 دولة مدرجة في التقرير، في بلد بلغت نسبة من يعيشون من سكانه تحت خط الفقر 40%، حيث لا يتعدى دخل الفرد منهم دولارين في اليوم.

وفي بلد هي ثاني أكبر دولة تعدادا للسكان في أفريقيا بعد نيجيريا، والأكبر في منطقة الشرق الأوسط، حيث جاوز التعداد حينها 87 مليون نسمة، معظمهم يعيشون بالقرب من ضفاف نهر النيل، على مساحة حوالي 40.000 كيلومتر مربع (15.000 ميل مربع)، دون السعي الحكومي الجاد لإعادة توزيعهم جغرافية بصورة أكثر تكاملية وأكثر قابلية اللقاء والانتشار، بل صحب تلك الزيادة تدهور اقتصادي نتيجة فشل سياسات الدولة في الاستفادة من ازدياد الأيدي العاملة.

وعلى هذا انقسم المجتمع المصري إلى طبقتين ليس بينهما وسط، إحداهما أقلية تملك كل شيء "وتمثل 20% فقط من الشعب وأخرى أغلبية لا تملك شيئا "وتمثل 80% من الشعب، وهو الحال الذي سيطر فيه عدد من رجال الأعمال والمستثمرون على هيئات ونظم الحكم في الدولة، ووجهوا دفة إرادتها لتحقيق مصالحهم، عبر مجموعة من المسئولين المنتفعين تحت مسمى "حكومات الرأسماليين ، التكنوقراط"، ما أدى لظهور جيل جديد من الشباب كثير منهم يحمل شهادات جامعية ولا يجدون وظائف مجزية، فكانوا العمود الفقري والوقود الفعلي للثورة حين الانفجار، فضلا عن معرفتهم الوثيقة بوسائل الاتصال الحديثة واستخدامهم الفعال لها في التجمع والتنظيم.

سياسية، أجريت انتخابات مجلس الشعب قبل شهرين من اندلاع الإحتجاجات وحصل الحزب الوطني الحاكم على 97% من مقاعد المجلس بزعامة مهندس السياسة والاقتصاد الأول للنظام في ذلك الوقت أمين السياسات أحمد عز"، وخلا المجلس من أي معارضة تذكر؛ ما أصاب الجميع بالإحباط، وجاءت تلك الانتخابات مزورة شكلا وموضوعة نظرا لتناقضها مع واقع الشارع المصري آنذاك، وذلك لانتهاك مخرجوها حقوق القضاء المصري في الإشراف النزيه فعلية على الانتخابات، كما أطاحوا بالأحكام في عدم شرعية بعض الدوائر الانتخابية، لتطالب بعض القوى المدنية بالمقاطعة، وأخرى تشارك سعيا لصفقة مع النظام وتنسحب أحزاب أخرى في منتصف الطريق، وليتجهوا الى الشارع رفضا للواقع وتعبيرا عن كارثية الأداء.

في مقابل هذه الخصائص المعوقة والموروثة من في سابقة برزت مجموعة أخرى من السمات تدفع في سبيل التطور الديمقراطي المنشود وتحبذه ك: حرية الإعلام والتعبير والحوار العام، و اتساع نشاط المجتمع المدني، وظهور حركات اجتماعية احتجاجية وبروز أنماط جديدة للتفاوض بين القوى السياسية.[1]

ولتسارع الأحداث في فصلها الأخير من عمر النظام، عبر مجموعة من الوقائع حكم النظام من خلالها على نفسه بالإعدام، وعجل بتعامله المخزي من ساعة الرحيل، فمن اعتقال وتعذيب ثم قتل الشاب السكندرى "خالد سعيد" في 6 يونيو عام 2010 على يد عناصر من الشرطة، الى تفجير كنيسة القديسين" خلال الاحتفال بأعياد الميلاد بعمل إرهابي اتهمت وزارة الداخلية بتدبيره ولم تتوصل الى من وقف وراءه فعلية حتى الآن، وهي العملية التي أحدثت صدمة في مصر وفي العالم كله، فدفعت كثير من المسيحين للاحتجاج في الشوارع، كما انضم بعض المسلمين للاحتجاجات. ثم مقتل شاب سكندرى آخر هو سيد بلال "يوم 6 يناير 2011، على يد رجال جهاز أمن الدولة بعد أن اعتقلوه مع الكثير من السلفيين

[1] أشرف أصلان، معسكر مصر معضلة الخروج الأمن"، الجزيرة نت، اللوحة الرابط : تاريخ التصفح18/202010
aljazeera.net/news/reportsandinterviews 2012 /01/25.

للتحقيق معهم في تفجير كنيسة القديسين وقاموا بتعذيبه حتى الموت. تلى ذلك تدحرج الأحداث سريعا، وانطلقت دعوات إفتراضية على مواقع التواصل الاجتماعي لتنظيم فاعليات تتدد بتردى تعامل وزراة الداخلية مع الأحداث، وحدد الشباب لذلك يوما فاصلا هو ذكرى الاحتفال بعيد الشرطة في 25 يناير، كأبلغ رسالة صريحة وقوية في التعبير عن رفض الوقع، ومدوية في زعزعة حالة الثبات والثقة لدى النظام، ومع تصاعد الأصوات وتعالى الدعوات و ازدياد الزخم، تحرك النظام لتدارك الموقف باتخاذ بعض القرارات كان أقواها تعين "مبارك" نائبا له هو اللواء "عمر سليمان"، لكن دون جدوى؛ فقد انتقل الشارع من حالة الاعتراض الى المطالبة بإسقاط النظام، في دعوى كان لها عظيم الصدى على مختلف الميادين والساحات مطالبين بالرحيل وتولى الجيش مسؤولية إدارة شؤون البلاد.[1]

وبعد أن وصل الأمر إلى طريق مسدود، أضطر النظام الى النزول عن رغبة ملاين المتظاهرين، ليعلن نائب الرئيس عمر سليمان في السادسة من مساء الجمعة 11 فبراير 2011 ، في بيان قصير تخلي مبارك" عن منصبه وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد، ولتتزايد الحشود وتتدفق إلى ميدان التحرير ومختلف المحافظات المصرية احتفالا برحيل النظام، ولنعم الاحتفالات أرجاء الوطن العربي من المحيط إلى الخليج، ابتهاجا بانتصار الثورة وتنحي مبارك، ولتتولى القوات المسلحة المسؤولية.

وكان من أهم تداعيات الثورة السريعة، بدء سلسلة من التحقيقات مع عدد من رموز النظام وحبس العديد منهم علي ذمة قضايا تربح وفساد، ومن أشهر هؤلاء "حبيب العادلي" وزير الداخلية الأسبق و "زهير جرانة" وزير السياحة الأسبق ومحمد المغربي" وزير الإسكان الأسبق وأحمد عز" من كبار رجال الأعمال و"أحمد نظيف" رئيس الوزراء الأسبق وغيرهم، وصدر قرار من النائب العام بمنعهم من السفر لحين التحقيق معهم في القضايا المنسوبة إليهم، كما أتخذ قرار بتجميد أرصدة بعضهم الحين الانتهاء من التحقيقات.[2]

[1] يسرا زهران، مذكرات هيلارى كلينتون عن ثورة يناير"، الوطن المصرية القاهرة،2014/06/12 .الرابط : (elwatannews.com/news/details)502507، تاريخ التصفح : 2020/10/18.

[2] مركز يافا للدراسات والأبحاث، مصر ، 25 يناير ثورة شعب"، القاهرة، (yahcenter.com/TopicDetails.aspx?TopicID)2011/02/26

المطلب الثاني: نتائج ثورة الربيع العربي في مصر

كانت ثورة يناير من أنبل وأعظم الثورات فى تاريخ مصر وذلك فى الشهر الأول لاندلاعها ثم ما لبثت أن فشلت فشلا ذريعا ولم تحقق أهدافها المعلنة «عيش ـ حرية ـ كرامة إنسانية»، فقد انتكست ثورة 25 يناير انتكاسة خطيرة بعد نجاحها الباهر فى الأيام الأولى . و من النتائج التي تمخضت عن هته الثورة نذكر ما يلي :

1.عدم وجود قيادة للثورة، قد يكون ذلك مبررا فى بدايتها، ولكنه غير مبرر بعد نجاحها واستقرارها، فلما نجحت وكادت ثمرتها تنضج ظهر العشرات من القادة والاتجاهات يريدون قطف ثمارها وأداروا المعارك العلنية والسرية بينهم.

2. غياب المشروع، فثورة بلا قيادة ولا مشروع محكوم عليها بالفشل، ولذا اكتفت الثورة بشعار «الشعب يريد إسقاط النظام» فلما سقط النظام لم تدر ماذا تصنع بعد ذلك، فلم يكن إلا الفوضى التي عمت البلاد والعباد.

3. عدم القدرة على الانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة، ومن فكر الثورة إلى فكر الدولة بسهولة ويسر ودون خسائر.

4. إنزال الصراعات السياسية من عالم النخبة السياسية العاقلة والحكيمة والتي تقبل الحلول الوسط إلى الجماهير العريضة و المليونيات المتعاكسة والمتضادة والتي يغلب على خطبائها دغدغة العواطف وتهييج النفوس وحشدها للصراع والتقاتل.. فلم يعد للحكماء موطن ولا مكان حتى ضاعت مصر كلها بفعل هذا الخطاب الحماسي الحنجورى الذي يريد أسر الحاضرين دون أن يدرى أنه هو الأسير لهم.

5. الرغبة فى إلغاء الماضي وكأن تاريخ مصر بدأ منذ ثورة 25 يناير.. وكأنه لم يحدث أي خير فى مصر قبل ذلك، وكأنه لم يولد فى مصر وطني مخلص قبل 25 يناير، وهذا حدث أيضا بعد 23 يوليو 1952 و30 /6 لعام 2013، فالجميع يظن أن تاريخ مصر بدأ بهم.

6. ظن الجميع أنه يستطيع حكم مصر دون أي مؤهلات تؤهله لذلك.. وهذا كان واضحا فى

نوعيات المرشحين لأول انتخابات رئاسية.

7. احتكام القوى السياسية بعد الثورة إلى الخارج أكثر من احتكامهم إلى مواطنيهم واستلهام قرارهم السياسي من موافقتهم.

8. أكثر ما أضر ثورة 25 يناير هو استباحة المجال السياسي المصري لكل من هب ودب من الدول صغيرها وكبيرها.. حتى الدول التي لم تكن تتجرأ أن تتدخل فى الشأن المصري فى أضعف حالات مصر مثل حالتها بعد 5 يونيو 1967 تدخلت وأصبح لها وكلاء حصريون فى مصر وأصبحت كل قوة سياسية مصرية لها ظهير إقليمي ودولي دون مواربة أو خجل.

9. استعجال الثمرة.. «فمن استعجل شيئا قبل أوانه عوقب بحرمانه».. فالجميع كان يريد قطف ثمرة الحكم فى مصر بسرعة البرق دون تريث أو تمهل أو حتى إعداد جيد.

10. تحول الثورة المصرية من السلمية إلى المولوتوفية والحرق.. وسن سنة الحرق دون نكير شرعي أو قانوني.. وذلك بحرق الأقسام ومقار الحزب الوطني.. وبعد مرور هذه السنوات الأربع احترق فى مصر ما لم يحرق فى كل تاريخها «مساجد وكنائس ومقار الإخوان وأقسام الشرطة و نيابات ومحاكم ومحافظات وآلاف السيارات.

11. بداية ثقافة التخوين بعد الثورة بقليل.. وذلك من أجل أي رأى أو موقف سياسي يتخذه صاحبه.. ونشر ثقافة تحطيم الآخر بالحق أو الباطل، بالصدق أو الكذب مع تعميم الأحكام والعقاب أيضا، مع أن القرآن قال عن خصومه ليسوا سواء.

12. فشل الثوار فى تحويل الثورة إلى دولة، ورغبة البعض فى هدم المؤسسات دون أن تكون له رؤية لبنائها وإصلاحها[1].

[1] ناجح ابراهيم ، لماذا فشلت ثورة 25 يناير ، تم الإطلاع عليه يوم : 2021/06/09 ، عبر الرابط التالي :
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=24012020&id=4a3c43ab-caca-46cd-a112-9f3f3a705be2

المطلب الثالث : انعكاسات ثورات الربيع العربي على كل من مصر و سوريا و أوجه التشابه و الاختلاف بينهما

1. انعكاسات ثورات الربيع العربي:

يكشف تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة الكثير من دروس التجارب السابقة في الانتقال الديمقراطي بشكل عام، وإصلاح القطاع السياسي والأمني بشكل خاص، فقد تميزت هذه التجارب بمستويات مختلفة من الفاعلية والنجاح في الدول التي عايشت الصراعات من الحكم الشمولي عقب سقوط جدار برلين في نوفمبر 1989، وما سبقه وتلاه من ثورات ديمقراطية اجتاحت عدد من البلدان الأوروبية و إنعكس صداها على الواقع العربي لمدة.

وظل الدرس المهم المستخلص من التجربة العالمية المقارنة في الانتقال السياسي وإعادة البناء المؤسسي، أن تحقيق السلام السياسي والاستقرار المجتمعي على المدى الطويل بعد ضربا من المستحيل دون إقامة نظام سياسي وأمني منضبط قانونا وسلوكا، لذا لا تزال مرحلة الانتقال الديمقراطي المضطربة في تونس متواصلة، وذلك في ظل استمرار حالة القلق الأمني المتصاعد ما بعد تنفيذ عدد من الاغتيالات السياسية وتواتر القيام ببعض الأعمال الإرهابية، وفي مصر مازال النظام الحاكم يواجه إشكاليات التعامل مع تبعات الأزمات المزمنة المتراكمة من الفترات السابقة، بمستوياتها المختلفة اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية، كما يوجه جدلية التحرك الفعلي وفق التوقعات الثورية والشعبية.[1]

ومع تعدد نقاط الاختلاف بين واقع وظروف التجربتين (السورية والمصرية)، في الانتقال السياسي وإعادة البناء المؤسسي ما بعد الربيع العربي؛ فقد شهدت المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة حراكا شعبيا، طالب بالحرية والمساواة لجميع المواطنين دون تمييز، إلا أن

[1] رشيد الجراي، ضم رموز بن علي لمجلس امني استشاري بتونس كفاءة أم عودة القديم"، لندن، صحيفة رأي اليوم الالكترونية، 27/4/2015 تاريخ التصفح 20201018.

تطور الأحداث السياسية دفع باتجاه صعود التحديات التي تواجه علاقة السلطة السياسية بمختلف المكونات الاجتماعية، وفتح النقاش حول مستقبل النضال من أجل دولة المواطنة في المنطقة العربية، بعد أن تصاعدت الهويات الإثنية والعرقية، سواء على مستوى الخطاب، أو على المستوى التنظيمي لحركات اتخذت من الهوية الدينية أو الإثنية مرجعا لها، وما يحدث الآن بسوريا والعراق ولبنان واليمن ليس ببعيد.

ومع إعادة القراءة المتأنية لما تميزت به تجربتي العبور القلق لسوريا ومصر، عن غيرهما في تونس وليبيا واليمن وتجاوزهما لجل تلك التحديات؛ كالقدرة على الإدارة النسبية للاضطرابات السياسية والاجتماعية ومواجهة التحديات الاقتصادية، ثمة الكثير من القواسم والتحديات المشتركة بينهما سياسية واقتصادية وكذلك على المستوى الأمني، كاستمرار حالة التباعد بين القوى السياسية المختلفة، وتعقد مشكلة البطالة الشبابية المتصاعدة، واستمرار حالة التنمية الاقتصادية المضطربة، وثبات الفساد الإداري والمؤسسي، وافتقاد الرؤية للقيام بعملية إصلاح جدي.

2. أوجه التشابه :

- لا يوجد جيش بعيد عن السياسة، نظرا لأن الجيش كمؤسسة يتعامل يوميا مع شؤون الحرب والدفاع، وقضايا أخرى ذات صلة بالأمن القومي، والتي تتراوح بين شؤون عسكرية بشكل خالص، ومسائل متعلقة بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدولة. وهذا الأمر ينطبق على الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية. وعليه، تضمنت جميع حالات العلاقات المدنية العسكرية في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط دور بارز للجيوش في العملية السياسية، فضلا عن أن برامج تعزيز الاحترافية العسكرية في السياق العربي لم تترجم في الواقع العملي إبعاد الجيوش عن المجال السياسي، بل عززت هذه البرامج من تماسك المؤسسة نظرا لاقتصارها على الجوانب التقنية العسكرية وغيرها من الأمور اللوجستية.

- اختلفت ردود فعل الجيش في مصر وسورية تجاه الاحتجاجات الثورية التي شهدتها دولتي الدراسة عام 2011م، فالجيش المصري لم يتدخل في المشهد السياسي سوى يوم الثامن والعشرين من يناير عندما اتجهت دبابات الجيش المصري في منظر هادى وغير عصبي بهدف حماية منشآت البلاد ، كما لم يتدخل الجيش لقمع التظاهرات ، وعندما أدركت قيادة الجيش أن الوضع الأمني والسياسي والاجتماعي بدأ يخرج بالفعل عن نطاق السيطرة، اجتمع المجلس الأعلى للقوات المسلحة لأول مرة دون رئيسه، وأصدر البيان رقم واحد، وعليه فالجيش قام بتسهيل مهمة جماهير المتظاهرين في تنحية الرئيس مبارك، حيث مكنهم من الاستمرار في الضغط حتى سقط رأس النظام.[1]
- أما في الحالة السورية نجد أنه مع اندلاع الاحتجاجات الشعبية في سورية، اختار الجيش السوري موقفا واضحا بدعم النظام والرئيس بشار الأسد واستخدام القوة العسكرية ضد المتظاهرين واستخدمت الأسلحة الثقيلة والطائرات ضد المدنيين والمعارضة المسلحة، إلى أن ظهر الجيش السوري الحر بعد ذلك بقيادة جنود منشقين عن الجيش السوري بعد ما يقرب من ستة أشهر من بدء الاحتجاجات في 15 مارس 2011.
- جاء اختلاف استجابة الجيش في كل من دولتي الدراسة نتيجة تفاعل العديد من العوامل تمثلت في عوامل تتعلق بكل من (الجيوش، طبيعة العلاقة بين الجيش والنظام السياسي، الثورات والانتفاضات الشعبية، طبيعة النظام السياسي، البيئة الخارجية)، فيما يلي:

– طبقا لتحليل العوامل التي تتعلق بالجيوش، توصلت الدراسة إلى أن هذه العوامل العسكرية في مجملها كانت في صالح انحياز الجيش المصري للثورة الشعبية، وذلك

[1] سمير الحمدي، " أزمة الديمقراطية : قبل ثورات الربيع العربي وبعدها "، معهد العربية للدراسات، 2013/11/13 تاريخ التصفح : 2020/10/18 الرابط : (studies.alarabiya.net/files)

على عكس الحالة السورية حيث دفعت العوامل العسكرية في سورية بوحدات وأفرع الجيش السوري لتبني جانب النظام.

- ففي الحالة المصرية، بتحليل المؤشرات الفرعية الخاصة بقياس هذا المعيار، نجد أن معظمها تحقق بشكل إيجابي في الجيش المصري بما يدعم قرار الجيش لصالح المتظاهرين، ففيما يتعلق بالتماسك الداخلي نجد أن بعضها كان متحقق بشكل إيجابي في الجيش المصري بما يدعم تماسكه الداخلي مثل عدم وجود انقسامات عرقية أو مذهبية أو على أساس الدين داخل الجيش، وعدم وجود انقسامات بين أفرع الجيش المختلفة، ولكن هناك بعض العوامل التي تحققت بشكل أقل مثل وجود انقسامات جيلية بين المشير طنطاوي والفريق عنان من جهة وباقي قادة الجيش وأفرعه من جهة أخرى، وكذلك بين الضباط والجنود كنتيجة لحصول العساكر وصغار الضباط آنذاك على حوافز ورواتب أقل مقارنة بكبار الضباط. أما في الحالة السورية فقد كان للانقسام على أساس طائفي تأثير واضح على تكوين الجيش ووحداته، هذا بالإضافة إلى وجود الفرق الخاصة التي أعطت النظام السوري مساحة للمناورة.[1]

- وفيما يتعلق بالتكوين الاجتماعي للمؤسسة، استند الجيش في كل من مصر وسورية إلى التجنيد الإلزامي، وعليه ترى الدراسة أنه في بعض الحالات تكون طريقة تجنيد الجيوش (إلزامي / احترافي) ليست عامل حاسم في حسابات الجيوش عند اتخاذ قراراتها إبان الثورات والانتفاضات الشعبية، خاصة مع وجود وحدات نخبوية موالية للنظام السياسي يغلب عليها طابع إثني / ديني معين، وكذلك في حالة وجود دعم عسكري خارجي يمكن الاستناد إليه عوضا عن القوات المجندة تجنيد إلزامي، وقد توفر الاستثنائيين في الحالة السورية.

[1] سجينا في سيارة ترحيلات أبو زعبل"، الشروق المصرية، القاهرة،2014/02/23

- وفيما يتعلق بسلوك الجيش تجاه المجتمع في السابق، في الحالة المصرية، نجد أن الجيش المصري، قبل ثورة 25 يناير ، ليس له سجل واضح فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان أو أعمال قتل أو تعذيب، كما أن الثورة لم تكن موجهة ضده بل ضد تجاوزات جهاز الشرطة مع المواطنين، و لكن على النقيض في سورية اضطلع الجيش بعمليات قمع للمواطنين أبرزها أحداث حماة 1982.
- وفيما يتعلق بدرجة مأسسة الجيش في كل من البلدين نجد أن الجيش المصري تمتع بدرجة جيدة من المؤسسة من حيث المعايير المهنية لتجنيد أعضائه التي لا ترتبط بديانة أو طائفة أو طبقة بعينها، ورسوخ معايير الأقدمية والانضباط العسكري، وعقيدة الجيش العسكرية التي توصلت الدراسة إلى أنها تتنافى مع ثقافة الانقلابات العسكرية ، كما أنها دائما تتسق مع إرادة الجماهير وذلك حتى وقت اندلاع ثورة 25 يناير 2011، هذا بالإضافة إلى القوانين الحاكمة التي تمنع أعضاء الجيش من ممارسة أي نشاط سياسي.[1]
- بينما في الحالة السورية، فمنذ استقلال الدولة السورية عام 1946 أصبح الجيش ينطبق عليه مؤشرات الجيش العقائدي، فلم يكتف بمهمته وهي حماية البلاد، ولكن لعب دورا كبيرا في الحياة السياسية، ودائما ما كان يهدف للتدخل في السياسة بشكل أعاق تطور المؤسسات المدنية، كما حدث مع الانقلابات العسكرية المتتالية خلال الفترة (1949-1970)، [2]كما عمل حزب البعث عمل على الدمج بين الجيش ومؤسسة الحكم وذلك من خلال أيدلوجيا تقوم على مبدأ الجيش العقائدي، وبعد وصول الرئيس حافظ الأسد للسلطة سيطر الضباط العلويين على كافة المناصب الحساسة في الجيش السوري

[1] حمزة الموكب ، مشروع قانون للمصالحة الاقتصادية في تونس : مركز كارينجي للشرق الأوسط الدوحة،17/9/2015

[2] التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية بعنوان العرب بين مآسي الحاضر و أحلام التغيير : أربع سنوات من مآسي الربيع العربي، منذر خذام"ربيع سورية "الشعب لا مع السلطة ولا مع المعارضة، ص 87.

تقريبا، فضلا عن الاعتماد على معايير الثقة والولاء بدلا من معايير الكفاءة لتولي المناصب الهامة وانتشار الفساد بشكل كبير في الجيش السوري.

- وإمعانا في تنفيذ ذلك تم استحداث الوحدات العسكرية الخاصة لتصبح أداة في يد النظام السوري لتثبيت حكمه، وهو ما يعتبر استمرارا لنهج الانتداب الفرنسي ، الأمر الذي جعل الجيش السوري بعيد عن المجتمع السوري، وشديد الارتباط بالنظام الحاكم. ليقتصر تطبيق الاحترافية على عملية تحديث المعدات والتقنيات العسكرية دونما وجود أي معايير مهنية تتعلق بالمصلحة القومية للوطن ككل.
- طبقا لتحليل طبيعة العلاقة بين الجيش والنظام السياسي، نجد أن النظام السياسي عامل الجيش بشكل جيد على المستويات المادية المختلفة، تضمن ذلك مستوى عالي من التسليح، ونسبة إنفاق تصنف على أنها مرتفعة مقارنة بحجم الناتج المحلي، فضلا عن السماح بممارسة نشاط اقتصادي ضمانا لاستمرار ولاءها، وتعويضا لها عن تراجع النفوذ السياسي في دولتي الدراسة.
- وبالرغم من ذلك فقد اختلفت استجابة الجيش في دولتي الدراسة، وعليه يمكن القول بأنه في بعض الأحيان يكون للعوامل المعنوية الثقل الأكبر في حسابات الجيوش لقراراتها أثناء الثورات والانتفاضات الشعبية وهي العوامل التي دفعت الجيش في مصر للتخلي عن الرئيس مبارك والانحياز للثورة ، وذلك بالرغم من الامتيازات المادية التي تمتع بها الجيش حينئذ. وقد تمثلت أبرز هذه العوامل المعنوية في رفض الجيش ما أطلق عليه " قضية التوريث" والتي كان من بين أساليب الترويج لها يتضمن أنه سيكون أول رئيس مدني بمصر لا ينتمي للمؤسسة العسكرية منذ 1952 [1] زيادة نفوذ طبقة رجال الأعمال

[1] عبد القادر شهيب، الساعات الأخيرة في حكم مبارك، (القاهرة بدار أخبار اليوم، الطبعة الأولى، 2011.، ص 99

الجديدة في إطار ما أطلق عليه ظاهرة تزاوج المال بالسلطة، وكذلك زيادة نفوذ الجهاز الأمني على حساب الاهتمام بالجيش كمؤسسة.[1]

- يضاف إلى ذلك، أنه بحسب المعلومات المتاحة حتى وقت كتابة هذه الدراسة، لم يتلق الجيش المصري أوامر واضحة بقمع تظاهرات ثورة 25 يناير 2011، وذلك على عكس الحالة السورية حيث كانت الأوامر واضحة للجيش بالقمع منذ بداية فترة الانتفاضة السورية بل وصدرت الأوامر بإعدام من يعصي الأوامر.
- وفيما يتعلق بالعلاقة بين كبار قيادات الجيش والنظام السياسي، توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من العلاقة القوية التي جمعت بين كبار قيادات الجيش المصري مع الرئيس مبارك لسنوات عدة، ولكن اقتصر حدود تأثير هذه العلاقة بأن جعلت رد فعل الجيش تجاه النظام أقل قوة مما كان يمكن أن تكون عليه، وقد حاول الجيش حل المعضلة التي وجد نفسه بها بشكل أكثر حكمة وواقعية، فلم يقم بإزاحة الرئيس مبارك بالقوة في ظل الحرج المتعلق بكونه بطل عسكري خرج من صفوف الجيش كمؤسسة ويمثل أحد أبناء المؤسسة، كما أنه في ردود أفعاله عمل على إصباغ شرعية للمتظاهرين سواء من خلال البيانات التي اعترف من خلالها الجيش بمشروعية المطالب أو بنزول قياداته للميدان وسط المتظاهرين، هذا إضافة إلى ما تم الإشارة له من رفض المشير المناصب التي عرضها عليه الرئيس مبارك، وصولا إلى اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة بدون رئيسه، وربما يوضح ما جاء في بيان المجلس العسكري بتاريخ 11 فبراير 2011 م، ذلك حيث ذكر في البيان.[2]
- ويتقدم المجلس الأعلى للقوات المسلحة بكل التحية والتقدير للسيد الرئيس محمد حسني مبارك، على ما قدمه في مسيرة العمل الوطني حرية وسلما، وعلى موقفه الوطني في تفضيل المصلحة العليا للوطن، وفي هذا الصدد، فإن المجلس الأعلى للقوات المسلحة،

[1] صلاح الدين الجوري، "نقد تجربة النهضة في تونس بعد الثورة، نون بوست، تركيا،2014/10/27

[2] https://studies.aljazeera.net/ar/esents/2017/01/1701230621 18604 html(تاريخ التصفح : 2020/10/18)

يتوجه بكل التحية والإعزاز لأرواح الشهداء ، الذين ضحوا بأرواحهم ، فداء لحرية وأمن بلدهم، ولكل أفراد شعبنا العظيم".

- أما بالنسبة للحالة السورية، نجد أن بشار الأسد اعتمد على رجال أبيه في منصب وزير الدفاع، لذلك نجد أن جميع من تولى وزارة الدفاع السورية حتى وقت اندلاع الاحتجاجات الشعبية في سورية قد جاوزوا سن السبعين، وهو ما كان يعكس تخوف بشار من القدوم بشخصية جديدة وغير عجوز يكون لها طموح سياسي أبعد من وزارة الدفاع فيحاول الانقلاب عليه.

طبقا لتحليل العوامل المرتبطة بطبيعة الثورات والانتفاضات الشعبية، نجد أنه في الحالة المصرية دعمت العوامل المرتبطة بطبيعة الثورة بشكل كبير تأييد الجيش للثورة في مواجهة النظام السياسي، وذلك على عكس الحالة السورية. ففيما يتعلق بحجم وتكوين وطبيعة المظاهرات، نجد أن كلا من ثورة 25 يناير في مصر والاحتجاجات الشعبية السورية منذ 15 مارس 2011 كانت واسعة النطاق من حيث حجمها، ومع ذلك اختلف رد فعل الجيش في الحالتين، وعليه، ترى الدراسة أن العامل المتعلق بحجم التظاهرات أقل أهمية من حيث تأثيره على قرارات الجيش بقمع التظاهرات وذلك مقارنة بطبيعة المتظاهرين وخلفياتهم، فكلما كان المتظاهرون يعكسون المجتمع بفئاته وانقساماته المختلفة، كلما زاد مبل الجيش للانحياز للثورة، وعلى الجانب الآخر كلما كان المتظاهرون من خلفيات اجتماعية، سياسية، عرقية، طبقية معينة كلما زادت احتمالية انحياز الجيش للنظام السياسي القائم وعليه تسهل مهمة فمع المتظاهرين.[1]

كما أنه بمقارنة موقف الجيش في دولتي الدراسة يتضح أن المعيار المتعلق بسلمية المظاهرات من حيث طبيعتها بعد تأثيره أقل على قرارات الجيش يقمع التظاهرات إذا كان تكوين الجيش يغلب عليه طابع ديني طائفي إثي معين..، فبالرغم من سلمية التظاهرات في

[1] توفيق المديني، تونس في قلب إعصار الربيع العربي"، مجلة الوحدة الإسلامية السنة الثانية عشر، العدد 134، بنابر2013.

بدايتها في كل من مصر وسورية، وبالرغم من أنه كان يمكن للجيش المصري استخدام اشتباكات المتظاهرين مع قوات الشرطة كذريعة للاشتباك مع المتظاهرين واستخدام العنف، غير أن الجيش نزل الشوارع بوم 28 فبراير دون الاحتكاك بالمتظاهرين، وذلك على النقيض في سورية بالرغم من سلمية التظاهرات في بدايتها ومحاولة المتظاهرين السوريين استمالة الجيش لصفهم غير أن الجيش السوري اختار استخدام العنف منذ بداية الاحتجاجات وحتى مع اتساع نطاق الاحتجاجات استمر وتصاعد استخدام العنف ليتضح أن معيار سلمية التظاهرات أمر ضروري ولكن ليس كافي لإقناع الجيش بالانحياز للثورة السلمية.

وفيما يتعلق بمعيار تقارب الجيش مع الثوار، فقد كانت مؤشراته إيجابية للغاية في الحالة المصرية من حيث أن الجيش المصري يحظى باحترام وتقدير عاليين في الذاكرة الجمعية للشعب المصري، وذلك على نقيض الحالة السورية، فقد كانت معظم المؤشرات تؤكد على تباعد الجيش عن المجتمع السوري بسبب غلبة الطابع الطائفي على تكوينه واضطلاعه بأعمال قتل وعنف ضد فئات من المجتمع وأبرزها حادثة حماة ثمانينيات القرن الماضي.

طبقا لتحليل العوامل المرتبطة بطبيعة النظام السياسي، في الحالة المصرية كانت البنية السلطوية في عهد الرئيس مبارك أكثر انفتاحا من النظام الحاكم في الحالة السورية، وعليه كان موقف الجيش بالانحياز للثورة أسهل في الحالة المصرية عنه في الحالة السورية إذا ما كانت وحدات وفرق الجيش السوري حاولت معارضة النظام السياسي، فضلا عن خبرة النظام السياسي وتمرسه في القمع والتي جاءت لصالح النظام السوري عنه في الحالة المصرية.

البيئة الخارجية: طبقا لتحليل العوامل المرتبطة بالبيئة الخارجية، نجد أن شبكة الحلفاء الخارجيين لكل من مصر وسورية قد حسمت إلى حد بعيد خيارات الجيش سواء بالانحياز للمتظاهرين كما في الحالة المصرية، أو بقمع التظاهرات ودعم النظام السياسي كما في الحالة السورية.

كما توصلت الدراسة إلى صحة الفروض التي تبنتها فيما يلي:

الفرضية الأولى: فكلما كانت تركيبة الجيش تعكس أغلبية لجماعة معينة سواء دينية _ إثنية عرقية كلما زادت احتمالية أن يقوم الجيش يقمع الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح، وعلى العكس كلما كانت تركيبة الجيش تعكس المجتمع بفئاته المتنوعة، كلما زادت احتمالية أن يكون الجيش أكثر تسامحا مع الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح.[1]

ففي الحالة المصرية، عكست تركيبة الجيش إلى حد بعيد التنوع السكاني الموجود بالدولة من حيث الطبقات الاجتماعية وتوزيع الأقاليم الجغرافية وغيرها من العوامل ، ومما لا شك فيه أن تطبيق التجنيد الإجباري قد ساهم بشكل كبير في تقوية هذه العلاقة بين الجيش والشعب، هذا بالإضافة إلى حالة التجانس السكاني والثقافي الموجود بمصر بالطبع. وعلى النقيض في الحالة السورية حيث أدت هيمنة الطائفة العلوية على الجيش السوري خاصة منذ صعود حزب البعث إلى السلطة في سورية عام 1963 إلى إبعاد الجيش عن المجتمع السوري وجعل ولاءه مرتبط بالسلطة الحاكمة، وعليه قام الجيش السوري بربط مصيره بمصير السلطة السورية سواء في عهد الأسد الأب أو في عهد بشار الأسد.

الفرضية الثانية: كان العامل الخارجي تأثير كبير في حسابات ومواقف الجيش تجاه الاحتجاجات الثورية التي شهدتها كل من دولتي الدراسة عام 2011.

توصلت الدراسة إلى أن العامل الخارجي دعم كثيرا قرار الجيش بالتخلي عن مبارك، خاصة في ضوء تخلي الولايات المتحدة عن مبارك ومطالبتها له بالرحيل وبداية عملية انتقال سلمي للسلطة، وفي ضوء تخوف قيادات الجيش من خروج الأمور عن السيطرة وتعرض معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية اللا انهيار، كان على قيادات الجيش المصري اتخاذ موقف حاسم في ضوء هذه المعطيات المتعلقة بالبيئة الخارجية.

وعلى النقيض في الحالة السورية، أدى استمرار الدعم الخارجي الإيراني الروسي إلى فك عزلة نظام الأسد دولية ودعم من موقفه داخلية كثيرة، كما رفع من درجة ثقة الجيش في النظام السياسي وقدرته على الخروج من الأزمة. ولكن فيما يتعلق بالمؤشر الخاص بالعدوى الثورية، نجد أنه كان له تأثير إيجابي في الحالة المصرية، بينما لم يكن له تأثير قوي في

[1] صلاح الدين الجورشي، نقد تجربة النهضة في تونس بعد الثورة، مرجع سابق.

الحالة السورية، فقيام الجيش في مصر وسورية لم يغير من قناعات الجيش السوري تجاه دعم النظام السياسي، وعليه يتضح أنه في بعض الحالات يكون العامل الخاص بعدوى الثورات أقل أهمية في ظل وجود جيش يغلب عليه طابع دينيا إثنيا طائفي معين أو وجود حلفاء خارجيين المساندة ودعم النظام السياسي أو في ظل نظام سياسي منغلق يغلب يسيطر عليه طابع إيديولوجي معين.[1]

3. أوجه الاختلاف :

الثورة السورية هناك أسباب دفعت الثورة في سوريا لأن تتحول من حراك شعبي سلمي مشابه لما جرى في مصر، إلى ثورة مسلحة وحرب دامية. هناك العديد من العوامل التي أسهمت في أن تأخذ الثورة السورية هذا المسار الدامي، وعلى رأسها درجة القمع الذي قوبلت به احتجاجات السوريين من قبل النظام، وموقف الجيش السوري مقارنة بموقف الجيش في تونس وحتى في مصر بعد ثورة 25 يناير/كانون الثاني، فلم يتصرف الجيش السوري في مواجهة الشعب كجيش للدولة السورية بل كجيش للعائلة الحاكمة، وهو ما جعله يستخدم كل هذا العنف والقتل للسوريين.[2]

ويضيف الدكتور، زياد ماجد، أن ثمة عوامل أخرى أدت لهذا المسار الدامي للثورة السورية تتعلق بتركيبة المجتمع السورية الطائفية والعرقية وهو أمر يختلف عن طبيعة التركيبة المجتمعية في تونس وهو ما أسهم في تعقيد الأزمة السورية، فضلا عن ذلك، فإن حجم التدخل الإقليمي والدولي في سوريا والذي تمثل في الدورين الإيراني والروسي، وحجم الخراب والدمار الذي لحق بالمدن والمناطق السورية، أدى إلى إطالة أمد الثورة وجعلها تتحول لحرب مسلحة بين النظام ومعارضيه.

وتطرق الدكتور، زياد ماجد، إلى الموقف الغربي من حركة التغيير في العالم العربي ولاسيما الثورة السورية، فأوضح أن هناك أكثر من موقف في الغرب، فهناك من أيد ودعم التحول الديمقراطي في الدول العربية، وهناك تيارات سياسية غربية تعتبر أن الديمقراطية في العالم العربي غير ممكنة سواء بسبب ما تعتبره قيما دينية إسلامية لا تتوافق مع الديمقراطية

[1] سيد صالح، من التصويت بنعم واجب شرعي إلي غزوة الصناديق المشاعر الدينية خارج نطاق التحريم، الأهرام، القاهرة، 30/3/2011

[2] د محمد قشقوش، العلاقات العسكرية - المدنية: الإشكاليات "السبع "التي تواجه الجيوش في مرحلة ما بعد الثورات العربية، محطة السياسة الدولية، العدد 188، أبريل 2012، ص152.

أو بسبب الأوضاع الاجتماعية والسياسية، وبالتالي تفضل بقاء النظم الاستبدادية وهي في ذلك تتبنى نظرة عنصرية تجاه العالم العربي.[1]

وأشار ماجد إلى أن التعقيدات السياسية و الجيوسياسية التي تحيط بالثورة السورية سواء بالنظر للحدود مع إسرائيل والعراق والحدود التركية الكردية وصعود تنظيم داعش، كلها عوامل جعلت النظرة للثورة والتعامل معها من منظور أمني وليس سياسيا وهو ما انعكس على حجم التأييد والدعم الغربي للتحول السياسي في سوريا وهو ما انتهى إلى الصمت على حجم الجرائم التي ترتكب ضد الشعب السوري وحتى القبول ببقاء نظام بشار الأسد. بل إن التأييد الغربي، يضيف ماجد، لباقي الثورات العربية تراجع بشكل واضح فرغم الدعم المعلن من قبل الدول الغربية لتونس إلا أن ذلك لم ينعكس في خطوات عملية في صورة مساعدات أو قروض أو إسقاط للديون التونسية كخطوات لازمة لدعم تجربة التحول في تونس.

[1] عبد القادر شهيب، الساعات الأخيرة في حكم مبارك، مرجع سابق ص 101.

خاتمة

خاتمة:

أولا : تعتبر ثورات الربيع العربي هي حصيلة لمجموعة من العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بجانب العوامل الخارجية التي كان لها دور محدود ، وبالتالي شكلت هذه الثورات العربية الداعية للتغيير السياسي زعزعة لبنية الدولة التسلطية في العالم العربي مما ساعد في سقوط بعض الأنظمة العربية ، لذلك كان الثورات الربيع العربي دور فاعل في إحداث التغيير السياسي في المنطقة العربية.

ثانيا: ظهر المجتمع المدني في دول الربيع العربي باعتباره قوة مركزية في إحداث التغيير السياسي في المنطقة.

ثالثا : غيرت ثورات الربيع العربي الرؤية السياسية للدول الغربية حول منطقة الشرق الأوسط عموماً ومستقبلها السياسي ، وبالتالي ستفرز هذه الثورات علاقات دولية جديدة مع الغرب تعمل على تغيير شكل التحالفات التي كانت موجودة بالمنطقة .

رابعا : أفرزت الثورات العربية هيمنة للقوى الإسلامية على السلطة وذلك بعد نتائج الانتخابات التي أعقبت التغيير السياسي للأنظمة العربية التي سقطت ، ما كان له كبير الأثر في تنشيط التيارات الإسلامية بمختلف أنواعها مما يعني تنشيط الإيديولوجية الإسلام السياسي في المنطقة العربية .

توصيات الدراسة:

تعطي أحداث الربيع العربي فرصة جيدة لجميع الدول العربية لمراجعة علاقاتها المدنية العسكرية بما يناسب طبيعة العلاقات المدنية العسكرية والتطور السياسي والتاريخي بكل دولة وبما يحقق مصالحها الوطنية في نهاية المطاف، وتأتي أهمية هذه التوصية خاصة في ضوء ما اسم الربيع العربي بعلامة مميزة تمثلت في كيفية إدراك دور الجيوش العربية، حيث عادت الجيوش العربية بشكل أو بآخر لتلعب دور مشابه للدور السياسي الذي لعبته فيما قبل

سبعينيات القرن الماضي، وذلك نظرا للتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الدول ما بعد الربيع العربي.

وعليه توصي الدراسة ببدء الدول العربية كل على حدا برنامج احترافي يهدف إلى مراجعة علاقاتها المدنية العسكرية يتعامل مع الجيش كمؤسسة وطنية ممثلة لجميع فئات المجتمع بما يحقق للجيش قدر من الاستقلالية المهنية مع الخضوع في ذات الوقت لمؤسسات الحكم المدني، فكما شكلت هزيمة يونيو 1967 نقطة انطلاق لبدء بعض الجيوش العربية تحديث جيوشها، يجب أن تشكل أحداث الربيع العربي فرصة تاريخية شاملة لجميع الدول العربية باختلاف درجة احترافية جيوشها للقيام بهذه المراجعة لأنه وكما ترى الدراسة ليست من باب الرفاهية بل تؤثر مباشرة في صميم أمن واستقرار البلاد . فدروس الربيع العربي تثبت بما لا يقطع مجالا للشك أن الدرجة المرتفعة من تسييس الجيوش قد يؤدي في نهاية المطاف إلى تفكك وانهيار الدول.

ويتطلب ذلك أن تقوم جميع الدول العربية بعملية إصلاح لمؤسساتها الأمنية تضع إجابة لتساؤل مهم أين تقع جيوشها على مقياس الاحترافية بما يتضمنه من مفاهيم تطبيقيه من استقلالية مهنية وشفافية واستناده على معايير الجدارة والاستحقاق وعدم تسييسه مع خضوعه في الوقت ذاته لمؤسسات الحكم المدني ولما ينص عليه الدستور والقانون. وهو الأمر الذي يتطلب وقت كاف فلا نتصور أن عملية إصلاح الجيوش العربية ستحقق على المدى الزمني القصير، ولكن عملية الإصلاح الشامل يرتبط بأطر رسمية وهو الجزء الأيسر في أي عملية إصلاح، وتوافق وهو أمر ليس باليسير يحتاج لفتح حوار مجتمعي يتمتع بمصداقية وشفافية يشترك فيه المواطنون بالأساس والمؤسسات الإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني وقيادات الدولة، وتغيير ثقافة وخاصة داخل المؤسسة بالإضافة لإرادة سياسية حقيقية وهي التي إذا لم تتوافر فإنها قد تؤدي إلى تعثر عملية الإصلاح بل وارتدادها.

كان لخيار الجيش المصري بعدم دعم النظام السياسي أثر كبير في حماية البلاد وتجنيبها السيناريو الليبي أو اليمني أو السوري، ولكن بمراجعة معظم الأدبيات التي تناولت دور الجيش في الثورة، نرى أنه لا أحد يعرف على وجه الدقة ما جرى قبل قرار الرئيس مبارك بالتنحي حتى وقت كتابة هذه الدراسة، مما يجعل أي تحليل في هذا الإطار ناقص وغير مكتمل بالنسبة لنا كباحثين على الأخص حتى يمكننا الوقوف بشكل أدق على دور الجيش وموقفه من النظام في هذه اللحظات الأخيرة الحاسمة لتاريخ مصر ومستقبلها.

واجهت معظم الأدبيات المتعلقة بالعلاقات المدنية العسكرية في الشرق الأوسط فصور حقيقي في تحليلاتها فيما يتعلق بالتفاعلات اليومية للجيش مع المدنيين والتي ضرورية جدا في أي تحليل يتعلق باستجابة وطريقة ردود فعل الجيوش في مواجهة الأنظمة السياسية الحاكمة، فهذا الجانب لم ينال القدر الكافي من اهتمام الباحثين وخاصة الباحثين العرب، وهو ما توصي الدراسة بضرورة تداركه فيما بعد الربيع العربي لتقديم تحليل أوقع للبيئة السياسية العربية بتفاعلاتها.

قائمة المصادر و المراجع

❖ **قائمة المصادر و المراجع:**

1. أمين مشاقبة، المعتصم بالله علوي، الإصلاح السياسي والحكم الراشد: إطار نظري، عمان: مطبعة السفير، 2010.
2. بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
3. ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.
4. فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي و العشرين، تر. مجاب الإمام، الرياض: العبيكان للنشر، 2007.
5. شيرزاد أحمد النجار، دراسات في علم السياسة، ط1، عمان: دار دجلة، 2010.
6. عبد القادر عبد العالي، «محاضرات النظم السياسية المقارنة»، محاضرات مخصصة الطلبة قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة سعيدة، 2007 -2008.
7. علي عبود المحمداوي، الإشكالية السياسية للحداثة: من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل هابرماس أنموذجا، ط. 1، الجزائر: منشورات الاختلاف، 2011.
8. عبد المعطي محمد عساف، مقدمة إلى علم السياسة، ط2، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1987.
9. سفيان فوكة ومليكة بوضياف، «الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية»، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية المستدامة في الجزائر: بين الواقع والتحولات العميقة، كلية العلوم القانونية والإدارية، فرع العلوم السياسية، جامعة الشلف،16-17 ديسمبر 2008.

10. فيريل هايدي، الإدارة العامة من منظور مقارن، تر. محمد القاسم القيروتي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985.

11. مصطفى الفقي، كاتب مصري، عن جريدة الحياة، 20 نوفمبر (تشرين ثاني) 2012، عن موقع "التغيير الآن، الشبكة العربية الدراسات الديمقراطية".

12. محمد الدجاني، منذر الدجاني الحكم والإدارة ،جامعة القدس، 2000 .

13. محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات، الجزائر: دار هومة، 2002.

14. نصر محمد عارف، إبستومولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية المنهج، ط1، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

15. نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، القاهرة: دار القارئ العربي، 1993.

16. هشام محمود الأقداحي، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر: ملحق خاص بالمصطلحات، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

17. وفاء لطفي، " الثورة و الربيع العربي "، القاهرة، الجامعة الإسلامية، 2011 ، ط1.

❖ **المذكرات و المجلات :**

1. عبد السلام صغور، «بناء الدولة الحديثة في الجزائر : دراسة تقييمية»، أطروحة دكتوراه ، كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2008.

2. شنا فائق جميل، «مستقبل العراق بين بناء الدولة ومحاولات التقسيم»، مذكرة ماجستير، كلية القانون والسياسية قسم العلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك، 2010 .

3. عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطية التنمية السياسية وبناء الأمة، ط2، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006 .

4. أمحند برقوق، «عولمة حقوق الإنسان وإعادة البناء الإيتيمولوجي للسيادة»، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، الجزائر، العدد الثالث، شتاء 2004.
5. بليمان عبد القادر، الأسس العقلية للسياسة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2007
6. خالد معمري، «تفكيك العلاقة التفاعلية بين العولمة والدولة: فحص امبريقي لمقترب الدولاتية»، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول: مستقبل الدولة الوطنية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات حالة الجزائر، جامعة ورقلة، 5-6 ماي 2009.

7. بلال محمود محمد الشويكي ، التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة حماس نموذجا" – بحث لنيل درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ، جامعة النجاح الوطنية بنابلس 2007.

❖ **المواقع الإلكترونية :**

1. موسوعة ويكيبيدياwww.wikipedia.com

2. مهدي أبو بكر رحمة – الشرق الأوسط والربيع العربي آفاق ومستقبل – الحوار المتمدن ، العدد 3615 بتاريخ 22 يناير 2012.

3. باسم حسين الزيدي – إسلاميو مصر والتحول البراغماتيwwwannaba.org –.

4. عمر كوكش – الانتخابات التونسية وقطيعة الاستبداد6 www.aljazeera.net– .

5. كتاب جذور الاستبداد والربيع العربيPDF تأليف : د. خضر مصلح الجبوري بدون سنة يسرا زهران، مذكرات هيلاري كلينتون عن ثورة يناير"، الوطن المصرية، القاهرة،2014/06/12.

6. Elwatannews.com/news/details
7. Yafacenter.com/TopicDetails.aspx?TopicID
8. www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=270239.
9. www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=24012020&id=4a3c43ab-caca-46cd-a112-9f3f3a705be2.

❖ **مراجع باللغة الأجنبية:**

1. Béatrice Pouligny, «State Building et Sécurité International», Critique International, no 28 Juillet 2005.
2. Shahar Hameiri, Regulating Statehood StateBuilding and the Transformation of the Global 1 Order, UK: Palgrave Macmillan,2010.

الفهرس

البسمـــــــــــلة **شكـــــر و عــرفان** **الإهـــــــــــداء** **مقـــــــــــدمة**	
الفصل الأول : تأصيل نظري للدراسة	
المبحث الأول: مفهوم بناء الدولة و المشكلات التي تواجهها	06
المطلب الأول: المفهوم العام لعملية بناء الدولة	06
المطلب الثاني: المشكلات التي تواجه بناء الدولة في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة	16
المبحث الثاني: مفهوم الثورات الشعبية و دوافع قيامها	20
المطلب الأول: مفهوم الثورات الشعبية	20
المطلب الثاني: دوافع قيام الثورات الشعبية	25
الفصل الثاني : ثورات الربيع العربي في كل من مصر و سوريا	
المبحث الأول : ثورة الربيع العربي في سوريا (دوافعها ، أسباب قيامها)	30
المطلب الأول : مفهوم الربيع العربي و عوامل قيامه	30
المطلب الثاني: ثورة الربيع العربي في سوريا	37
المبحث الثاني : ثورة الربيع العربي في مصر (أسباب قيامها،دوافعها،نتائجها)	43
المطلب الأول: دوافع قيام الثورة المصرية	43
المطلب الثاني: نتائج ثورة الربيع العربي في مصر	47
المطلب الثالث: انعكاسات ثورات الربيع العربي على كل من مصر و سوريا و أوجه التشابه و الاختلاف بينهما	49
خاتمة	61
قائمة المصادر و المراجع	64